الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

إستراتيجية دعم و تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر
دراسة حالة شركة « Bernco »

مقدمة من طرف الطالب:

تكوك محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	عن الجامعة
رئيسا	بن حراث حياة	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مشرفا و مقررا	بوقروة مريم	أستاذة محاضرة - أ -	جامعة مستغانم
عضوا مناقشا	مواعي بحرية	أستاذة محاضرة - أ -	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2020

ملخص:

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وأصبحت تلعب دول مهما في النشاط الاقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول الناشئة على حد سواء، فبعد أن شهد العالم تحولات سريعة وتغيرات متلاحقة أهمها التحول من آليات التخطيط المركزي إلى آليات السوق وبروز منظمات عالمية جديدة، وظهور التحالفات والكيانات الاقتصادية، والثورات التكنولوجية. وكإحدى الوسائل للتلاؤم مع **هذه** المتغيرات ومقاومة الركود الاقتصادي.

حيث هدفت هذه الدراسة لتحرى دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وقد راجت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا بالنظر إلى دورها البارز في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واستدامتها ،من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار، الوصول للبنى التحتية، تسويق، دعم مالي وشبكي...الخ،وهو ما أدى إلى إحداث آثار ايجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة. وعلى ما يبدو فإن كل من فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالاستدامة والإبداع. إذ لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها بعض الدول لذى يتعين إيلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في سعيها لدعم الشركات الناشئةstartups

Abstract:

The attention towards emerging institutions has become excessive in the the last three decades of the last Century, and the countries started to play an interesting role in the economic activity at the level of both developed countries or emerging ones after The quiick changes that the world has witnessed Such as The shift from central planning mechanisms to market mechanisms, the emergence of new global organizations, the emergence of alliances and economic entities, and technological revolutions. this study aimed at investigating the role of business incubators in supporting and developing emerging institutions, the idea of business incubators has been very popular in view of their prominent role in supporting and developing emerging Small and medium enterprises and their sustainability, through the provision of various services such as, access to infrastructure, marketing, financial and network support ...etc, which led to positive effects on the local economy of developed countries. It seems that both the idea of business incubators and emerging institutions in developing countries, including Algeria, face a number of challenges related to sustainability and creativity. As it is still far from the advanced stages that some countries have reached, attention must be paid to the challenges facing business incubators in their quest to support start-ups.

إهداء

إلى من كان سندي في الدنيا إلى روحه الطاهرة...أبي ... تغمده الله برحمته

إلى نور عيني وتاج رأسي أمي الغالية أطال الله عمرها

أهديكما ثمرة جهدكما

إلى زوجتي وأولادي (نسرين، دعاء،سناء، وعبد الصمد).....

إلى إخوتي وزوجاتهم وأولادهم.....

إلى أخواتي وأزواجهن وأولادهن.....

إلى كل أقاربي .....

إلى أحبابي وأصدقائي...

إلى زملائي في الدفعة وزملائي في العمل.....

دون أن ننسى أساتذتنا الكرام ....

أهديكم خالص المحبة من خلال هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

الحمد لله أولا دائما وأبدا

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين

"من لا يشكر الناس ، لا يشكر الله"

وفاء مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك الذين المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا في بحثنا هذا وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة :"بوقروة مريم" صاحبة الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير

كما أتقدم بجزيل شكري إلى كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

وأخيرا أشكر الأستاذات الكريمات أعضاء اللجنة على قبولهن قراءة ومناقشة وإثراء عملي هذا

الفهرس:

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول	11- 35
تمهيد	11
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الإقتصادية و المؤسسات الناشئة	12
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الإقتصادية وتصنيفها	12
1- تعريف المؤسسة الإقتصادية	12
2- خصائص المؤسسة الإقتصادية	13
3- أهداف المؤسسة الإقتصادية	13
4- تصنيف المؤسسة الإقتصادية	14
المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة و خصائصها	16
مفهوم المشاريع الناشئة	16
خصائص المشاريع الناشئة	17
المبحث الثاني: تدابير دعم بيئة المؤسسات الناشئة و الابتكار في الجزائر	19
المطلب الأول: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20	19
إستحداث لجنة وطنية تتكفل بمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر"	20
أولا: تشكيلة وسير عمل اللجنة	20
ثانيا: سلطات اللجنة في منح علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر"	21
شروط وإجراءات منح علامة "مؤسسة ناشئة"	22
المطلب الثاني: ترقية نظام الحاضنات لمرافقة و احتضان المؤسسات الناشئة و ترقية الابتكار	23
الفرع الأول: التعريف بحاضنات الأعمال	24
- تعريف حاضنات الاعمال	24
- نظرة تاريخية على الأعمال التقنية	24
- أنواع حاضنات الأعمال	25
- الأهداف التي ترمي إلى تحقيق حاضنات الأعمال التقنية	28
- طريقة عمل حاضنات الأعمال التقنية	29
- مراحل و شروط الإنتساب إلى الحاضنات	29
- أهداف تمويل المؤسسات الناشئة	30
الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة	31
1- من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية	31
2- من وجهة نظر التمويل الاسلامي و الطرق المستحدثة	32
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني	37- 60

تمهيد	37
المبحث الأول: المؤسسات الناشئة في الجزائر	38
المطلب الأول: استراتيجية الجزائر لدعم و تمويل المؤسسات الناشئة	38
المطلب الثاني: الصعوبات و التحديات	39
المبحث الثاني: دراسة حالة شركة « Bernco »	40
المطلب الأول: نبذة عن شركة « Bernco »	40
المطلب الثاني: خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة	42
المطلب الثالث: أسباب تعثر الشركات الناشئة في الجزائر	57
خاتمة الفصل	59
خاتمة عامة	60
قائمة المراجع و المصادر	

مقدمة عامة:

تتربع المؤسسات الناشئة على أهمية بالغة في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية و التخطيط المستقبلي نابع من دورها في التوظيف و ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة علاوة على حجم الاستثمارات المرتبطة فيها بعد أن شهد العالم تحولات سريعة و تغيرات متلاحقة لتكوين آليات الاقتصاد الحر.

حيث يلاحظ تزايد الاهتمام بموضوع المؤسسات الناشئة و ريادة الأعمال في الجزائر مؤخرا سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية ،إلا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة(startups) يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات حتى في الدول المتقدمة نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والإبداعية، والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة، وهو ما يدفع البنوك لتوخي الحذر لتمويل هذا النوع من المشاريع، جعل هذا النوع من المؤسسات أمام تحديات حاسمة، وبسبب تعقد بيئة هذه المؤسسات في ظل التنافس الشديد، وخاصة في البلدان النامية البلدان حديثة العهد ببعث تجربة المؤسسات الناشئة كقاعدة للانطلاق الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية... وجب توجيه الاهتمام نحو بعث البيئة الملائمة بنشأة وتطور المؤسسات الناشئة وبعث مقومات اندماجها واستيعاب معطيات الاقتصاد المعاصر، من الفرص والتهديدات، حيث تواجه مخاطر الفشل، خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها، وهذا نتيجة لنقص المهارات الإدارية لديها، وضعف مواردها المالية، والذي يحول دون الحصول على المعلومات، والاستشارات وخدمات التدريب، وقد أدى الوعي المتزايد لأهمية هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي والصعوبات التي تعمل في ظلها إلى خلق آليات جديدة لدعم المؤسسات الناشئة منها ومرافقة تلك التي بلغت أشواطا بعد عملية الإنشاء، من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعدها على التطور وتوفير ظروف ملائمة للعمل، وآليات دعم عملياتها على الأقل في السنوات الأولى لنشأتها لعجزها على مواجهة ظروف بيئتها، سواء فيما يتعلق بالموارد المادية والمالية أو التعاملات مع الأسواق المحلية، والدولية، وكآلية من آليات الدعم جاءت فكرة حاضنات الأعمال كهيئات وجهات توفر أشكال المساعدات، وتعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال و مستجداتها واستغلال للفرص السوقية، من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة

أولا : الإشكالية:

انطلاقا مما سبق ولمعالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى جاهزية السلطات الجزائرية الرسمية و الهيئات الأكاديمية في احتضان و تطوير المؤسسات الناشئة؟

و للإجابة عن إشكالية البحث قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات الناشئة؟ وما الصعوبات التي تواجهها؟
- ما هي حاضنات الأعمال وكيف تدعم المؤسسات الناشئة؟

ثانيا: فرضيات البحث

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وللإجابة على إشكالية الرئيسية نقوم بتحديد الفرضية الرئيسية التالية:

تسعى الجزائر و من خلال جملة من الإجراءات لخلق بيئة أعمال تساهم بدرجة كبيرة في متابعة ودعم المؤسسات الناشئة .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد أهم الآليات المعاصرة في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، والمتمثلة في حاضنات الأعمال، وذلك باعتبارها من بين الآليات التي وجدت من أجل مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفشل للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة خاصة في مرحلة التأسيس، وذلك عن طريق مرافقة الشباب في إنشاء مؤسساتهم من خلال إجراءات الدعم والمتابعة التي تقدمها لباعثي هذه المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم ونقل أفكارهم الإبداعية في مجال الاستثمار إلى أرض الواقع...

أهداف البحث:

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- إبراز أهمية حاضنات الأعمال ودورها في مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة و المشاريع المبتكرة.
- إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال السياسات البرامج المتبعة من اجل دعم المؤسسات الناشئة عن طريق آلية حاضنات الأعمال.
- إظهار واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الناشئة.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب والدوافع لاختيار موضوع هذه الدراسة، ما يلي:

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع، ناهيك عن أنه يمثل أحد المحاور المهمة ضمن تخصصنا العلمي.
- الأهمية التي يتمتع بها البحث في مجال دور المؤسسات الناشئة ضمن الاقتصاديات في الآونة الأخيرة وذلك على المستوى العالمي والمحلي.
- محاولة تسليط الضوء على حاضنات الأعمال كآلية دعم ومتابعة، تهتم بمساعدة المؤسسات الناشئة والعمل على نقل والاستفادة من التجارب الناجحة وإسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضية المعتمدة، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على تقرير مختلف الأدبيات الاقتصادية حول المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، واعتماد المنهج التحليلي ضمن دراسة العلاقة الفنية والإجرائية بين دعم المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الأعمال في ذلك.

حدود الدراسة

تتجسد مجالات الدراسة فيما يلي:

- **المجال المكاني** : قمنا بدراسة حاضنات الأعمال على مستوى دول العالم وعلى مستوى الجزائر وبوجه خاص مؤسسة « bernco » الكائن مقرها بالجزائر العاصمة
- **المجال الزماني**: خصصنا الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2020.(سنوات مختارة)

الدراسات السابقة:

- **أحمد بن قطاف: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، 2007.**

من خلال هذه الدراسة عمل الباحث على إبراز أهمية الإبداع التكنولوجي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرى الباحث أن تعزيز وتشجيع قدراتها الإبداعية يمكن أن يعزز من قدراتها التنافسية ويجعلها تساهم بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، كما يرى الباحث أن تشجيع الإبداع التكنولوجي والابتكار في هذا النوع من المؤسسات مرتبط بالمحيط الخارجي، من خلال خلق بيئة مشجعة على الإبداع والتجديد، ويرى الباحث أيضا أن حاضنات الأعمال التقنية أثبتت قدرتها و كفاءتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية، في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها.

- **ميسون محمد القواسمة: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل ،فلسطين ،2010.**

قامت الباحثة بدراسة الإشكالية المتمحورة حول التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة، من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها، وتوصلت إلى أن هذه الخدمات متدنية، ولا تعمل على دعم المشاريع بشكل كبير، وهذا عائد إلى نقص الخبرة في هذا المجال وانخفاض الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا ما يمكن أن يسبب لها الفشل في بداية نشأتها.

- **عبد الحميد لمين، وسامية حساين: تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجرائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، جامعة ا محمد بوقرة- بومرداس (الجزائر)، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ،المجلد 05 العدد 2020/02 تاريخ النشر: 2020/12/29**

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المرسوم التنفيذي 254/20 ومحاولة قراءة أحكامه في التدابير المخصصة لصالح المؤسسات الناشئة والابتكارية لدعم وترقية هذا النوع من المؤسسات والتشجيع على الابتكار، أين تم إحاطتها بأحكام خاصة على غرار استحداث جهاز يتكفل يمنح علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر لكل مؤسسة أو مشروع، وفق شروط محددة. إضافة إلى استحداث علامة حاضنة أعمال تمنح لكل هيكل قانوني يرغب بالتخصص في مرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع و الدراسات في المجال نظرا لحداثة الموضوع خاصة في الجزائر.
- قلة الإحصائيات الجديدة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال، وتضارب البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة.
- اختلاف الإحصائيات ضمن ما هو متاح من مصادر، خاصة المتعلقة منها بالجزائر وهذا راجع إلى حداثة التجربة المحلية في هذا الإطار.

تقسيم البحث:

معالجة الإشكالية تستدعي اعتماد فصلين، حيث سيتم في الفصل الأول التطرق للإطار النظري المؤسسات الاقتصادية كقاطرة للتنمية، وسيتضمن: نظرة عامة حول المؤسسات الاقتصادية، أنواعها، و مفهوم المؤسسات الناشئة و خصائصها، دورها ومكانتها في الاقتصاديات المعاصرة. والتطرق إلى حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيضا تقديم قراءة لأبرز التجارب الدولية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل الاستفادة منها لدعم تجربة الجزائر. بالإضافة إلى قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 254/20 المتضمن كيفية منح علامة المؤسسة الناشئة و المشروع المبتكر و حاضنة الأعمال كتدابير اتخذتها الجزائر في إطار إنشاء و دعم المؤسسات الناشئة.

أما فيما يخص الفصل الثاني فسيخصص للإسقاط التطبيق للدراسة واعتماد الجزائر كنموذج، حيث سنتطرق فيه لتشخيص إستراتيجية الجزائر لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة و الصعوبات و التحديات التي تواجهها حاضنات الأعمال بالجزائر، مع تقديم نموذج لحاضنة "Bernco " لدعم مشاريع ريادية لبعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عبر رعاية أفكار مقدمة من قبل خرجي الجامعة.

بنظرك ايه؟

تمهيد:

ساهم انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إطلالة القرن (21) وذلك باهتمام الحكومات والأفراد على حد سواء، هذا الاهتمام لم يكن وليد الصدفة لكن نتيجة تيقنهم في الوقت الراهن بأهمية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فهي تتمتع بسمات تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وهذا يتطلب ممارسات إدارية خاصة بها، كما أن هناك وعيا متصاعدا بأهميتها للاقتصاد المعاصر حيث يعتبرها البعض محرك للاقتصاد، ومنه ظهرت الضرورة لإنشاء هذه المؤسسات باعتبارها الحل الأمثل للتقليل من الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الكبيرة.

إن الاتفاق على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأفراد والدول لم يصاحبه اتفاق حول تعريفها، وهذا نتيجة لعدة عوامل مما أدى إلى الاعتماد على جملة من المعايير لتصنيفها وتحديد خصائصها، لكن كل هذا لا ينقص من أهمية هذا النوع من المؤسسات

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نعطي صورة عامة حول هذه المؤسسات، والتي سنستعرضها من خلال هذه المباحث :

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية المؤسسات الناشئة وخصائصها
- المبحث الثاني: تدابير دعم بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية و المؤسسات الناشئة و خصائصها

لا يمكن تحليل واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلا بالنظر الشامل لبعض العناصر المتعلقة بمكوناتها، و كذلك تطورها التاريخي، و في هذا العنصر سوف نتعرض إلى بعض النقاط المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية عموما.[1]

المطلب الأول: مفاهيم عامة للمؤسسات الاقتصادية و تصنيفاتها

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية:

لقد تعددت تعاريف المفكرين للمؤسسة الاقتصادية عبر الزمان، و حسب الاتجاهات و المداخل التي يتبناها كل واحد منهم، و فيما يلي نستعرض مجموعة من التعريف:

يعرفها M.Truchy بأن " المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الاقتصادي"

و يعرفها François Peroux كما يأتي: " المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما، و التي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته"[2]

كما تعرف أيضا بأنها: " جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاجٍ لغرض التسويق، و هي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات، و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"[3]

وفضلا عن ذلك فهي " كمنطقة اقتصادية اجتماعية مستقلة نوعا ما، توجد فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية و المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني و مكاني"[4]

و تعتبر أيضًا المؤسسة " كوحدة إقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"[5]

و لعل أشمل تعريف للمؤسسة الاقتصادية هو التعريف الآتي :" المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات، مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه و تبعا لحجم و نوع نشاطه"[6]

1 - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1988، ص09.

2 - نفس المرجع، ص10.

3 - إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر،ط2، بدون سنة نشر، ص13.

4 - عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد و تسيير المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص24.

5 - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص24.

6- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص11.

و من خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا أن المؤسسة كيانا اعتباريا مستقلا و يتحدد نشاطها بالإنتاج و المشكل من أحد العنصرين السلع أو الخدمات، و لها موارد مالية و بشرية،و رغم ذلك تبقى التعاريف الواردة غير شاملة، خاصة مع التطور الذي شهدته نظرية المؤسسة و نظريات الإدارة.

نستخلص مما سبق ذكره، أن المؤسسة مكونة من العناصر الآتية[7]:

- **الموارد المادية**: و هي الوسائل المستخدمة في العملية الإنتاجية من آلات و مباني و مواد أولية.
- **الموارد البشرية**: و هي تلك الموارد المتمثلة في الطاقات العضلية و الفكرية لعمال المؤسسة.
- **مركز القرار**: و هو المكلف بتسيير النشاط الإنتاجي للمؤسسة.
- **التنسيق**: هو ناتج نشاط المؤسسة المتولد عن عنصر العمل المبذول لتحويل المواد الأولية إلى سلع مادية، أو عنصر العمل المبذول لتقديم خدمات للأفراد أو الجماعات.

2- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

كما سبق و رأينا، أن هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية اختلفت بحسب الزمان و الإيديولوجيات، و قد توصلنا إلى أن التعريف الجاري مفاده أن المؤسسة الاقتصادية المعنية بالدراسة هي كل منظمة تتفاعل فيها الموارد البشرية و المادية و المالية و تنشط في المجال الاقتصادي تهدف إلى تحقيق الاستمرارية و الربح، و رغم اختلاف التعريف إلا أن المؤسسة الاقتصادية تكاد تشترك في بعض الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات هذه الخصائص حاولنا تلخيصها – حسب ما ورد عن عمر صخري- كالآتي[8]:

أ- تتمتع المؤسسة الاقتصادية بشخصية قانونية مستقلة تترتب عليها مجموعة من الواجبات و المسؤوليات.
ب- القدرة على أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
ج- القدرة على البقاء و التكيف مع الظروف المحيطة بها في حدود إمكاناتها.

3- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

هناك عدة أهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها، و غلبا ما تكون هذه الأهداف متداخلة فيما بينها، و يمكن إجمالها فيما يأتي:[9]

1-3 الأهداف الاقتصادية: و أهم هذه الأهداف التي يمكن أن تحققها المؤسسة الاقتصادية هي:

أ- تحقيق الربح: يعتبر الربح من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة اقتصادية، لأنه بفضله تستطيع تمويل نشاطاتها من دفع للأجور لعمالها و تسديد التزاماتها اتجاه شركاتها، و يسمح لها بتحديد وسائل الإنتاج لديها، و يعتبر الربح أهم معيار على نجاح المؤسسة.

7- إبراهيم بختي، دور الانترنت و تطبيقاته في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2002، ص16.

8- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993، ص25.

9- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص17-21.

ب- **تحقيق متطلبات المجتمع**: و يكون هذا من خلال السلع و الخدمات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية إلى المجتمع الذي تنشط فيه.

ج- **عقلنة الإنتاج**: و ذلك بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، حتى تتفادى المؤسسة الوقوع في مشاكل اقتصادية، و بالتالي تسبب الخسارة لملاكها و للمجتمع ككل، و ذلك من خلال حرمانه من السلع و الخدمات و مناصب العمل التي كانت توفرها.

2-3 الأهداف الاجتماعية: و يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

أ- توفير مناصب الشغل في المناطق التي تنشط فيها هذه المؤسسات الاقتصادية، مع ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال الذين تشغلهم.

ب- تحسين مستوى معيشة العمال، و ذلك من خلال الزيادة المستمرة في الأجور تماشيا مع زيادة تطور المؤسسة و نجاحها، و كذا مع الزيادة في الاحتياجات المعيشية لهؤلاء العمال.

ج- إحداث أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، و ذلك من خلال المنتجات الجديدة التي تقترحها المؤسسة على زبائنها و التي لم يتعودوا معلى استهلاكها من قبل.

د- العمل على ضمان تماسك العاملين و تآلفهم، و ذلك من خلال الحوار و التشاور بين كل الأطراف داخل المؤسسة و احترام نظامها.

هـ- توفير التأمين لسلامة العمال و صحتهم ، كالتأمين الصحي و التامين من الحوادث و التقاعد، كما توفر المرافق الضرورية لراحة العمال كالسكنات الوظيفية، المخيمات الصيفية و غيرها.

3-3 الأهداف التكنولوجية: و تعتبر من الأهداف الضرورية التي تسعى إليها المؤسسة لتحقيقها، لأنها تضمن لها التطور و النمو و البقاء، و أهم هذه الأهداف:

أ- البحث و التطوير في أساليب و طرق الإنتاج، و هذا من خلال إنشاء مصلحة و مخابر خاصة بهذا الجانب، الشيء الذي يسمح للمؤسسة بتحسين إنتاجها و الرفع من قدراتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

ب- المساهمة في الخطة العامة للبلاد في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و ذلك من خلال التنسيق و التعاون في مختلف مؤسسات و مراكز البحث العلمي و الجامعي في مشاريع بحث مشتركة تعود بالفائدة على المؤسسة و المجتمع ككل.

4-3 الأهداف الثقافية و الرياضية: و يمكن إيجازها فيما يأتي:

أ- توفير الوسائل الترفيهية و التثقيفية التي تسمح لعمال المؤسسة و أولادهم بالترفيه و التثقيف من مسرح و مكتبات و رحلات، و ذلك لما لهذا الجانب من تأثير إيجابي و فعال على المستوى الفكري للعامل.

ب- تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى، و هذا ما يؤثر على مردودية المؤسسة بالإيجاب خاصة و على الدخل الوطني عامة.

ج- تخصيص أوقات للرياضة التي تعتبر من بين العناصر الجد مفيدة في الاستعداد للعمل و التحفيز عليه، و دفع الإنتاج و الإنتاجية.

4- **تصنيف المؤسسة:** يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب عدة معايير أهمها: المعيار القانوني، معيار الملكية، معيار الحجم و المعيار الاقتصادي...الخ

و فيما يأتي سنتطرق لأصناف المؤسسة الاقتصادية حسب كل معيار:

1-4 تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني: حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى صنفين هما:[10]

أ- **المؤسسة الفردية:** و هي المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد، و هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمالها، و عادة ما يتولى هو إدارة و تسيير شؤونها، و في الغالب ما تكون هذه المؤسسة من الحجم الصغير.

ب- **الشركة:** و هي عبارة عن مؤسسة يشترك فيها شخصان أو أكثر، حيث يقدم كل واحد منهما حصة من رأسمال أو قوة عمل، و يحصل في المقابل على نصيبه من الربح أو الخسارة، و يمكن تصنيف الشركة إلى نوعين رئيسين و هما:

* **شركة الأشخاص:** كشركات التضامن، شركات التوصية و الشركات ذات المسؤولية المحددة.

* **شركات الأموال:** كشركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة.

2-4 تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الملكية: و تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:[11]

أ- **المؤسسة الخاصة:** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص معين أو مجموعة من الأشخاص، مثل المؤسسات الفردية، شركات الأشخاص و شركات الأموال.

ب- **المؤسسة العمومية:** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، و يمكن أن تكون هذه المؤسسات وطنية أو تابعة للجماعات المحلية.

ج- **المؤسسة المختلطة:** و هي المؤسسات الني تكون ملكيتها مختلطة بين الدولة و الأفراد، سواء كانوا أفراد وطنيين أو أجانب، و تنشأ عادة هذه المؤسسات نتيجة الخوصصة الجزئية للمؤسسات العمومية.

3-4 تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي: و يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى الأنواع الأتية[12]:

أ- **المؤسسات الفلاحية:** و هي المؤسسات الني تقوم بخدمة الأرض، و إنتاج المنتجات النباتية و الحيوانية.

ب- **المؤسسات الصناعية:** و هي المؤسسات التي تنشط في ميدان استخراج المواد الأولية و تحويلها.

ج- **المؤسسات التجارية:** و هي المؤسسات التي تقوم بتوزيع المنتجات و إيصالها إلى الزبائن.

د- **المؤسسات المالية:** و هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية، كالبنوك و مؤسسات التأمين و غيرها.

10- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993، ص26.

11- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993، ص ص 28،29.

12- إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص16.

هـ- مؤسسات الخدمات: و هي المؤسسات التي تقوم بتقديم مختلف أنواع الخدمات كمؤسسات النقل، التعليم، الصحة و غيرها.

4-4 **تصنيف المؤسسة حسب معيار الحجم:** يعتبر معيار الحجم من أهم المعايير التي تصنف بها المؤسسات الاقتصادية ، و يمكن تصنيفها وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما[13]:

أ- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و تدخل ضمن هذا التصنيف كل المؤسسات التي تشغل أقل من 500 عامل، و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

- المؤسسة المصغرة: و هي التي تشغل أقل من 10 عمال .

- **المؤسسة المتوسطة:** و هي التي تشغل ما بين 10 و 200 عامل.

- **المؤسسة الكبيرة** : و هي التي تشغل ما بين 200 و 500 عامل.

و تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها الأكثر انتشارا في كل دول العالم و خاصة المتقدمة منها، حيث تصل نسبتها إلى (99%) من مجموع المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و الدول الأوربية و الرأسمالية.

ب- المؤسسة الكبيرة: و هي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل، و هي ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد و ذلك من خلال النشاط التي تقوم به، و الذي قد تعجز الدولة عن أدائه، كالتنقيب عن البترول و استخراجه و تكريره و تسويقه.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها:

1. مفهوم المشاريع الناشئة:

تطلق تسمية "مشروع ناشئ" *(Start up)* على البراعم أو المنشآت الشابة *(Jeunes pouces Jeunes Entreprises)*، أي تلك التي تكون في المراحل المبكرة من نموها. أي تلك المنشآت الغني تكون في مرحلة دراسة القابلية التي تشهد البحث والتطوير السابقة للانطلاق، والغني تهدف لإثبات قابليتها التقنية والسوقية، والمنشآت التي تكون في مرحلة انطلاقها أو السنوات الأولى من حياتها.

أصبحت هذه التسمية أكثر تداولا نهاية التسعينيات، مع انتشار منشآت الإنترانت (dot-com). حيث شهدت الأسواق المالية عدة مضاربات على منشآت تقنيات المطلوبة التي تبحث عن دخول سريع للبورصة وتعد بأرباح قياسية. العديد من هذه المنشآت يطلقها أصحابها بعد خبرة مهنية في مجال معين، بعد تخرجهم من جامعات ومدارس كبيرة، أو تجسيدا لنتائج أبحاث مختبرات وفرق بحث جامعية.

من بين أهم المشاريع الناشئة التي حققت نجاحات باهرة جعلتها تلقب بالأساطير نذكر:

منشأة Packard Hewlett: التي أنشئت من طرف David Packa Hewlett William، بجامعة Stanford سنة 1939

13- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 64-65.

- منشأة Intel: التي انشئت من طرف Robert W. Andrew Grove،Gordon Moore، سنة 1968؛
- منشأة Microsoft: التي أنشئت من طرف Paul Alle^ Bill Gates، سنة 1975؛
- منشأة Apple: التي أنشئت من طرف Steve Jobs و Steve Wozniak، سنة 1976؛
- منشأة Yahoo: التي أنشئت من طرف David Filo و Jerry Yang، بجامعة Stanford سنة 1994؛
- منشأة eBay: التي أنشئت من طرف Pierre Omidyar، سنة 1995 ؛
- منشأة Google: التي أنشئت من طرف Larry Page و Sergey Brin،سنة 1998.

2. خصائص المشاريع الناشئة:

المشاريع الناشئة عبارة عن منشآت صغرى، صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص تشكل بعضها نقاط قوتها وتشكل الأخرى نقاط ضعفها.

1-1 نقاط القوة:

تلعب المشاريع الناشئة دورا كبيرا في تنمية أي بلد بغض النظر عن مدى تقدم اقتصاده، وذلك بمساهمتها في خلق مناصب الشغل والتنمية المحلية، وبخلق نسيج صناعي إلى جانب الشركات الكبيرة في إطار المقاولة من الباطن، ... لذا بادرت العديد من الدول إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع من المشاريع، وذلك بغيبة تحقيق أهداف إستراتيجية تضمنها ميزات المشاريع الناشئة صغيرة الحجم التي تذكر من بينها:

أ- توازن هيكل النشاط الإنتاجي:

يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول النامية، من خلل في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند عليها ومما أن كمرة عدد الصناعات الصغيرة بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى، فمن الضروري وضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.

ب- دعم الشركات الكبيرة:

منشآت الصغيرة دور داعم لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة الشركات الصناعية الكبرى، وذلك بتوفير المنتجات الوسيطية الضرورية لنشاط هذه الأخيرة التي تقوم أيضا بإخراج بضر من وظائفها لتقوم بها المنشات الصغيرة نيابة عنها *(Externalisation)*. بالإضافة إلى تكوين عمال غير مؤهلين وإكسابهم مهارات وخبرات، لتتمكن الشركات الكبيرة لاحقا من توظيفهم والاستفادة من المهارات الغني اكتسبوها بالمنشات الصغيرة.

إذا للمشاريع الناشئة آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، وذلك يعود إلى مجموعة من السمات التي تميزها، والتي نضيف بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- ❖ قدرتها على ابتكار وتطوير منتجات جديدة، نظرا لانخفاض تكلفة ذلك ب 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة(حسب دراسة أمريكية).[14]
- ❖ سرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال، ما يساعد من معالجة المشاكل المطروحة في حينها،

14 Pierre BATTINI, **Capital Risque : Mode d'emploi**, Ed Organisation, 3ème édition, Paris, 2001, P 66

إضافة إلى سهولة انتقال المعلومة.

- ❖ الحماس والتحفيز العاليين، نظرا لملكيتها الفردية أو العائلية.
- ❖ مرونتها وقدرتها على التأقلم مع التغيرات التي تحدث في محيطها.
- ❖ ربحية عالية نظرا لصغر رأسمالها(الرفع المالي).

أما إن كانت هذه المشاريع مبتكرة وتحمل مضمونا تكنولوجيا معتبرا، فإن آثارها على الاقتصاديات الوطنية تكون أوضح وأحسن. فالمشاريع الناشئة المبتكرة، الغني تعمل.عادة في قطاعات عالية التكنولوجية، والتي نمتلك استعدادات (Potentiels) عالية للنمو، لعبت في العشريات والسنوات الماضية دورا محوريا في زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية. وذلك باستخدام تقنيات إنتاجية حديثة حسنت من جودة المنتجات وقللت من التكاليف، وأيضا بتبنيها للإستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية مقارنة بمنافسيها

2-2 نقاط الضعف :

رغم الأهمية الكبيرة التي تمثلها المنشآت الصغيرة، ونقاط القوة التي تتميز بها، إلا أنها تتصف بخصائص تشكل نقاط ضعفها وعوائق تعترض إنشائها، نموها، نجاحها وبقائها لعل أبز هاته الخصائص:

- محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتيجية العمل؛
- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها
- ضعف شهرتها وعدم معرفة شريحة كبيرة من الجمهور بوجودها، خاصة المتعاملين الاقتصاديين من زبائن، موردين، بنوك... ما يفقدها عنصر الثقة، وبالتالي عدم الإقبال على التعامل معها؛
- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك الحديثة منها.
- لا يمكنها لصغر حجمها من الاستفادة اقتصاديات الحجم.

1. توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة أشكال البطالة:

تتميز المنشآت الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون منخفضة، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة.

2.استثمار المدخرات المحلية الصغيرة:

قدرتها على توظيف المدخرات الصغيرة بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، وذلك يرجع إلى الصفر النسبي لرأس المال اللازم لإطلاقها، مما يمنح للأفراد الفرص لإحداث تراكم رأسمالي لتطوير المجتمع، ونقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا. لذا تعتبر المنشآت الصغيرة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والتحول الاجتماعي (إعادة توزيع الدخل).

3.المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات:

تمكن تنمية المنشآت الصغيرة من إنتاج متطلبات السوق المحلي، مما يساهم في إحلال الواردات. وقد تتمكن أيضا من تنمية الصادرات، وبالتالي توفير نقد أجنبي من خارج عائدات الطبيعة(زراعة ومحروقات) بالنسبة للاقتصاديات الريعية.

4.نشر القيم الصناعية الإيجابية:

تساهم المنشآت الصغيرة في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية والتنظيمية الايجابية كإدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبتكرة والابتكار.

5. المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية:

تضع دول عديدة خططا للتنمية المحلية، وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة. ولتحقيق هذا، يتوجب تأمين الشروط التالية:

- فرص عمل جديدة.
- سلع وخدمات وأماكن للسكن.

ومن الواضح أن المنشات الصغيرة وخصوصا الصناعية منها مثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تنمية المناطق المعنية، نظرا لإمكانية تمركزها بالمدن الصغيرة

المبحث الثاني: تدابير دعم بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر:

المطلب الأول: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20

في إطار دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية وذات الأفكار الإبداعية، ظهرت المؤسسات الناشئة كقطاع يستدعي الاهتمام والمرافقة ، الشيء الذي جعل السلطات العمومية تقوم بتهيئة البيئة والأرضية المناسبة لهاته المؤسسات بصفتها البذور الأولى لنشأة قطاع قوي من هذا النوع من المؤسسات التي أضحت العصب الرئيسي في اقتصاد الدول من خلال قدرتها على توفير فرص العمل وتحفيز التشغيل وتوظيف اليد العاملة الفنية وغير الفنية بصفتها مؤسسات لا تحتاج إلى رأسمال كبير للانطلاق في النشاط أو تعقيدات عند التأسيس أو الإدارة والتسيير، أين أضحت مقصد حاملي الأفكار والمشاريع الإبتكارية من أجل تجسيد مشاريعهم في إطار هذا البنيان القانوني، والاستفادة من البرامج والسياسات الحكومية التي منحت لكل أشكال الدعم والمساعدة من أجل ترقيتها وتطويرها ومنحها المكانة التي تليق بها ومن ثمة تحقيق الأهداف المرجوة منها. نظير إسهامها في التنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الإطار سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنمط اقتصادي لتحقيق التنمية في ظل تعزيز دور القطاع الخاص في الحقل الاقتصادي مثل تبنيها للإصلاحات الاقتصادية أين أشارت أحكام القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10, المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب ترقيته وهو ما تضمنه نص المادة 12: (...وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة) عند تعرضها لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق التي أنشأت خصيصا لتمويل المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى وكذلك قانون المالية لسنة 2020, بموجب المادة:1 التي استحدثت لها حساب تخصيص خاص بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up[15] من أجل المساهمة في ترقية وتطوير بيئة المؤسسات الناشئة بغية استقطاب الكفاءات والحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج والتحري عن المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد

وفي ظل مواصلة السلطات العمومة تجسيد سياستها نحو ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار تم استحداث وزارة خاصة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 2020/01/02 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة وتمت تسميتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وتعيين وزير منتدب مكلف بالمؤسسات الناشئة» مما يدل على الأهمية التي توليها السلطات وهو الشيء الذي عززته أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2020, بموجب المادة (68) التي عدلت المادة 131 أين تم توسيع بحالات تدخل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up

وقد تكللت سياسة الدولة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار بصدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 و المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها[16] الذي تضمنت أحكامه تدابير دعم لهاته المؤسسات.

استحداث لجنة وطنية تتكفل بمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"

في إطار دعم حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية بيئتها للمساهمة في تكثيف نسيجها في الحقل الاقتصادي والتشجيع على المبادرة الخاصة وترقية المقاولاتية في الجزائر تم تعزيز بيئة هذه المؤسسات باستحداث لجنة وطنية تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة» تسمى اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة", علامة "مشروع مبتكر" علامة "حاضنة أعمال" و تتشكل هاته اللجنة من ممثلي عدة وزارات لها علاقة مباشرة بالأنشطة الاقتصادية والتطور التكنولوجي والبحث العلمي. غير أنه لم يتم منحها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي مما يجعلها مصلحة مركزية من مصالح الوزارة الوصية تتكفل بتقديم -خدمة عمومية على المستوى الوطن لصالح المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحاضنة الأعمال.

أولا: تشكيلة وسير عمل اللجنة

كل اللجان التي يتم استحداثها لترقية بيئة الأعمال والاستثمار بصفة عامة أو لترقية نشاط معين أو مؤسسات محددة تتكون في الغالب من تشكيلة جماعية تمارس مهامها عن طريق المداولات في اجتماعات دورية وهو الشيء الذي نجده في هذه اللجنة الوطنية حيث تتشكل هاته اللجنة من ممثلي مختلف الوزارات التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية والتكنولوجيا والابتكار» وتتشكل من تسعة أعضاء دائمين[17]

- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.
- ممثل عن وزير المالية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

15- قانون 14/19 المؤرخ في 2019/12/11 المتعلق بقانون المالية 2020ج،ر عدد 01 صادر في 2020/01/05.

16- المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 . ج.ر عدد 55، الصادرة في 2020/09/21

17- نفس المرسوم المادة 06

- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة.
-ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.
-إضافة إلى عضو آخر غير دائم تختاره اللجنة ليساعدها في مهامها بمكن أن يكون فرداء أو هيئة لها من المكتسبات والمهارات في مجال المساعدة التي تطلبه منه اللجنة."

يتم تعيين أعضاء هاته اللجنة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة» بناء على اقتراح من السلطات التابعين لها لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد أما بخصوص رئاسة اللجنة فتعود للوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله وفق ما نصت عليه المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 2254/20 كما اشترطت أحكام المادة O4 ضرورة تمتع كل عضو في اللجنة بتجربة مهنية ومكتسبات في مجال الابتكار والتكنولوجيات بما يسمح له ممارسة مهامه بكفاءة داخل اللجنة.

سيرعمل اللجنة:

تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في الشهر في دورات عادية كأصل عام كما يمكن لما أن تجتمع في دورات غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها فيما لم تمنح أحكام المرسوم التنفيذي لباقي الأعضاء بصفة منفردة أو جماعية أي حق في طلب دورة غير عادية.

ثانيا: سلطات اللجنة في منح علامتي مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر

تختص اللجنة الوطنية في منح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسات المستحدثة في عالم الأعمال، وعلامة مشروع مبتكر أو علامة حاضنة أعمال لحاملي الأفكار الإبتكارية قبل إنشاء مؤسساتهم وهي المهام التي لها علاقة مباشرة في ترقية النظام البيئي للمؤسسات الناشئة والنشاط الابتكاري.

كما تتكفل اللجنة بالنظر في الطعون المقدمة إليها من قبل أصحاب المؤسسات حديثة النشأة وحاملي المشاريع المبتكرة الذين رفضت طلباتهم في منح علامة مؤسسة ناشئة أو علامة مشروع مبتكر.

لذلك فالمهام المنوطة بهاته اللجنة بخصوص المساهمة في دعم وترقية المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.

-1منح علامة مؤسسة ناشئة: إن المؤسسات الناشئة مفهوم كثر الكلام عنه في الآونة الأخيرة في ظل الانتشار السريع للرقمنة والاستعمالات المتعددة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ أما مصطلح "علامة مؤسسة ناشئة" فقد تضمنته أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 و تمنح هاته اللجنة علامة مؤسسة ناشئة وفق الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وهو معيار إقليمي فصلت فيها أحكام القانون التجاري وألزمت على كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات دون أن يبين لنا نص المادة بداية احتساب هاته المدة وحسب أحكام المادة 14 فإن مدة 08 سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة، لأنها نصت على منحها هذه العلامة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أي أن علامة مؤسسة ناشئة لمدة أربع سنوات متتالية فقط وهي مدة 08 سنوات كعمر علامة مؤسسة ناشئة في كل الأحوال. بينما التشريع التونسي اشترط عدم تجاوز عمر

المؤسسة، مدة 08 سنوات لمنحها علامة مؤسسة ناشئة من بداية تكوينها[18]

-أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصب على إنتاج السلع و/أو تقديم الخدمات؛ مهما كانت طبيعتها أو نوعها وهو التعريف الذي تضمنته أحكام القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشاط» وأن يتضمن النشاط فكرة مبتكرة؛ ما يساهم في استقطاب الكفاءات والأفكار المبدعة لكنه لم يبين معيار تصنيف الفكرة الإبتكارية في ظل التجاذبات التي تكتنف مفهوم الابتكار كما سوف نرى لاحمًا.

- عدم تجاوز رقم أعمال المؤسسة للحد الذي تفرضه اللجنة المختصة؛ دون أن يتم تحديده في أحكام المرسوم التنفيذي، وفي كل الحالات لن يتجاوز الحد الأقصى لمعيار رقم الأعمال لمنح صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 04 مليار دج.

- أن تكون نسبة 50 % على الأقل من رأسمال المؤسسة مملوكا من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى تحوز على علامة مؤسسة ناشئة

- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانيات نمو كبيرة لتسريع خروجها من فترة الاحتضان والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور وهي خاصية ملتصقة بالمؤسسات الناشئة في كل بلدان العالم.

- أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل وهو الحد الذي تم اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة مما يدل على تأثر أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة :

تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 عدة شروط تتمثل في:

- تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي» مما يدل على إلزامية تقييد نشاط المؤسسات الناشئة في السجل التجاري لمواجهة تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وهذا لا يعني أن نشاطات هاته المؤسسات هي أعمال تجارية في كل الحالات؛ لأن القيد في السجل التجاري لا يمنح الصفة التجارية على النشاط في كل الأحوال كونه قرينة بسيطة لاكتساب صفة التاجر يمكن دحضها بأدلة أخرى.
- -تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة ما يفرض ضرورة إنشاء المؤسسة الناشئة في شكل شركة تمارس في إطارها المؤسسة النشاط ما يعني استبعاد وجود مؤسسة ناشئة مسجلة باسم شخص طبيعي وهذا يعتبر قيد يعيق وتيرة إنشاء المؤسسات الناشئة وتكثيف نسيجها في الحقل الاقتصادي، في ظل نفور أصحاب المشاريع والأفكار المبتكرة من الإجراءات والتعقيدات التي تساير إنشاء الشركات وكان من الأجدر إلصاق شرط تقديم العقد التأسيسي للشركة متى كانت المؤسسة شخص اعتباري، أما في حالة الشخص الطبيعي فيكتفي بتقديم ما يثبت القيد في السجل التجاري فقط.
- -تقديم شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للعمال الأجراء ما يقع على أصحاب هاته المؤسسات التصريح بكل العمال الذين تستخدمهم مصالح التأمينات الاجتماعية ما يجعل من هذا الشرط آلية تدفع بأصحاب المؤسسات بتشغيل العمال في الأطر القانونية ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي لا تزال آثاره السلبية تنخر الاقتصاد الوطني والمجتمع.

18- القانون رقم 20 سنة 2018المؤرخ في 2018/04/17 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية ،العدد 32 الصادر في 2018/04/20

- -تقديم نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية وتشمل الحسابات المالية للمؤسسة حسب الوضعية التي يكون فيها طلب التسجيل وهذا إجراء مخفف نوعا ما كونه في السابق كان يطلب في مثل هذا الشرط تقديم الكشوف للثلاث سنوات الأخيرة.
- -تقديم المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة وهي الشهادات والمكتسبات التي يملكها المستخدمين وتكون في مجال نشاط المؤسسة طالبة العلامة.
- تقدهم كل وثيقة ملكية فكرية أو أي جائزة أو مكافأة تحصلت عليها المؤسسة كونه في السابق كانت تمنح جائزة سنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية نظير جهودها في مجال الابتكار وتطوير الإنتاج والخدمات أو الطرق الإنتاجية ومسايرة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي في مجال حقوق الملكية الفكرية التي تملكها المؤسسات والتي يمنحها لها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية [19] في مجال فئة الابتكارات والاختراعات وفئة البيانات المميزة أو الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهي مختلف مجالات حقوق الملكية الفكرية [20] وهو شرط اختياري، متى وجدت أي وثيقة في هذا المجال تدعيما للملف تشجيعا للابتكار والاختراع.

المطلب الثاني: ترقية نظام الحاضنات لمرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة وترقية الابتكار:

إن الجزائر كغيرها من الدول توجهت نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ تبنيها للإصلاحات الاقتصادية مع مطلع التسعينات في إطار تنويع الاقتصاد الوطني والتخلي التدريجي عن اقتصاد الريع (النفط)؛ هذا التوجه تولد في إطاره اهتماما آخر أكثر دقة وتخصص وهو ترقية المؤسسات الناشئة والابتكار ودعم الأنشطة الإبداعية للمساهمة في استقطاب الأدمغة والحد من هجرها نحو الخارج, الشيء الذي يستلزم ضرورة تحسين بيئة هذه المؤسسات والمشاريع وترقيتها.

في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر بتكريس نظام الحاضنات كآلية لاحتواء واحتضان مشاريع المؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال وحاملي المشاريع والأفكار الإبتكارية التي يسعى أصحابها إلى تجسيدها والمحافظة على ديمومتها تطبيقا لأحكام القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [21] وبصدور المرسوم التنفيذي رقم ,254/20 تضمن أحكام جديدة لترقية نظام الحاضنات ودعم المؤسسات الناشئة والابتكار.

الفرع الأول: التعريف بحاضنات الأعمال التقنية:

التعريف بحاضنات الأعمال التقنية (حاضنات المؤسسات)، وهي هيئات تستمد تسميتها من الحاضنات الطبية التي تستقبل المواليد غير مكتملي النمو وتوفر لهم الجو الملائم للنمو إلى غاية تجاوز مرحلة الخطر، يقتضي منا في البداية إعطاء تعريف جامع لهذه الهيئات، لننتقل بعده لإلقاء نظرة تاريخية على ظهورها عبر العالم، لنخلص في الأخير عرض أنواع الحاضنات التقنية.

19- المرسوم التنفيذي رقم 68/98 المؤرخ في 1998/02/21 يحدد القانون الاساسي للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ج،ر .العدد11. الصادرة في 1998/03/01

20- نسرين شريفي، مولود ديدان، سلسلة مباحث في القانون: حقوق الملكية الفكرية، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 06- 07

21- المادة 12 من القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ج،ر العدد77 الصادرة في 2001/12/15 (ملغى)

أ. تعريف حاضنات الأعمال التقنية:

حاضنات الأعمال التقنية هي هيئات قانونية قد تكون مؤسسات عمومية، خاصة، أو حتى مختلطة.وهي عادة ما تتواجد بالجامعات ومخابر بحث أو قريبة منها قصد الاستفادة من خدماتها وغالبا ما تتمتع هذه الهيئات ببنية تحتية وبتجهيزات وخبرات وقدرات تنظيمية وشبكة من العلاقات. وتتوفر حاضنات الأعمال على إدارة متخصصة قد تأخذ شكل جمعيات تعاونية تدار أساسا من طرف متطوعين، أو تأخذ شكل مؤسسات محترفة ومتطورة. وقد تأخذ هذه الهيئات شكل حاضنات افتراضية لا تتوفر على تواجد مكاني.وتعمل هذه الهيئات على مساعدة حاملي المشاريع الهادفة إلى إنشاء مؤسسات مبدعة في مجالات الإنتاج ،الخدمات،البحث والتطوير...

من خلال تسخير إمكانياتها المادية، البشرية وحتى المالية لدعمها وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي تعترضها عند إنشائها، وهذا خلال مدة احتضانها التي لا تتجاوز الثلاث سنوات

إن التطرق لموضوع حاضنات الأعمال يقودنا إلى الكلام عن مشاتل المؤسسات، التي تمثل إطارا مكملا لدعم المؤسسات الناشئة. هذا الشكل من الهيئات وجد في العديد من بلدان العالم، وبالأخص في فرنسا، حيث تدعم المؤسسات الناشئة من خلال هيئتين هما الحاضنات والمشاتل.[3] من أجل ضمان تأطيرها وتوفير كافة العناصر (دعم إداري، فني، تكنولوجي، مالي، تسويقي...)، التي تسمح بتجسيدها على أرض الواقع فيما بعد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التأطير يتم دون إيواء للمؤسسة الناشئة، أي دون منحها موقعا يعبر عن وجودها الفيزيائي. فعندما تتبلور فكرة إنشاء المؤسسة يتقدم أصحابها فالثانية من حياة مؤسستهم، والتي تتمثل في البحث عن موقع للإيواء توفره مشاتل المؤسسات. وتتولى هذه الأخيرة، زيادة على إيواء المؤسسات الناشئة، توفير مختلف الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال.[22] فبمجرد انتهاء مبدعي المؤسسة من تهيئة كل شروط تأسيس مؤسستهم وتجسيدها على أرض الواقع، ينطلقون في المرحلة

ب. نظرة تاريخية على حاضنات الأعمال التقنية:

لقد دعت الحاجة لمواجهة الفشل الذي يصيب المؤسسات الناشئة، خاصة المبدعة منها، عند بداية عملها إلى إنشاء هيئات تتولى احتضان تلك المؤسسات من خلال تزويدها بالخدمات الضرورية لسيرها وتقديم المشورة الفنية زيادة على مساعدتها على تسويق منتجاتها وذلك قصد تمكينها من مواجهة المخاطر التي تحيط بها إلى غاية اكتسابها القدرة على الإقلاع.

ويعود أصل حاضنات الأعمال على المستوى العالمي إلى سنة 1959، حيث أقدمت إحدى الشركات الأمريكية على توقيف نشاطها بالمركز الصناعي لبتافيا (The Batavia industrial center) وتحويل مقر عملها إلى مركز أعمال تؤجر وحداته لاحتضان المؤسسات الناشئة مع تقديم الاستشارات المختلفة لها.[23] ولقد ساهم هذا المركز وما زال يساهم في تخريج عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما شجع على ظهور حوالي 20 حاضنات أعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سنة 1984 تولت هيئة المشروعات الصغيرة (The US. Small Business

22- برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة : واقع حاضنات الأعمال التقنية فى الجزائر : و سبل تغييره على ضوء التجارة العالمية. عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال. الأيام العلمية الدولية حول المقاولتية. 03.04 ماي 2011. جامعة محمد خيضر. بسكرة. ص 06.

23- زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها (ماليزيا، الصين ،فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000 .2010. بومرداس يومي 18 و 19 ماي 2011. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة امحمد بوقرة. بومرداس. ص 229.

Administration) تطبيق برنامج لتنمية وإنشاء حاضنات الأعمال. كما ساهم ظهور الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (National BusinessIncubation Association) في سنة 1985، وهي جمعية خاصة تولت تنظيم وتطوير نشاط حاضنات الأعمال، في تزايد عدد الأعضاء المنتسبين إليها من مختلف بلدان العالم، حيث بلغ في السنة الأولى من إنشائها 1450 عضوا.[24]

لقد سمحت الجهود المبذولة من طرف الهيئتين السابقتي الذكر بتزايد عدد حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبلوغه حوالي 550 حاضنة أعمال خلال سنة 1997.[25]

سمح نجاح حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية بانتقال تجربتها إلى الخارج، حيث شهدت المملكة المتحدة خلال سبعينيات القرن العشرين ظهور حدائق العلوم والتكنولوجيا، التي كانت على صلة بالجامعات.كما انتشرت هذه التجربة في أوروبا بفعل عمل الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للبلدان العربية فقد تأخر تبني مثل هذه الهيئات إلى سنة 1998، حيث أقامت مصر أول حاضنة أعمال تابعة لوزارة الصناعة،[26] ثم توالى بعد ذلك ظهور هذه الهيئات في العديد من هذه البلدان.

ج .أنواع حاضنات الأعمال

يمكن التمييز بين أنواع عدة لحاضنات الأعمال وفقا للتصنيفات المعتمدة والتي تتلخص في ما يلي:[27]

1.حاضنات الأعمال تبعا لنطاق عملها: في هذا الإطار نميز ما بين الحاضنات الإقليمية والحاضنات الدولية.

.الحاضنات الإقليمية: تعمل هذه الحاضنات في نطاق جغرافي محدد.

.الحاضنات الدولية: تساهم بعض حاضنات الأعمال في استقطاب الشركات الأجنبية للعمل في بلدانها، وذلك خلال تسهيل دخولها إلى هذه البلدان وتأهيلها للعمل في أسواقها. من ناحية أخرى توجد حاضنات أعمال الدولية تعمل في مجال نقل التكنولوجيا. كما يوجد صنف من حاضنات الأعمال يتولى تشجيع تصدير المنتجات المحلية من خلال دعم المؤسسات المصدرة وتأهيلها لاكتساب قدرة على العمل في الأسواق الخارجية.

2 .**حاضنات الأعمال تبعا لشكل تواجدها:** نميز في هذا الإطار بين أشكال الحاضنات التالية:

حاضنات الأعمال ذات التواجد الفيزيائي الفعلي:

وهي حاضنات تتميز بامتلاك مقرا محددا بمكان معين.

الحاضنات الافتراضية:

هذه الحاضنات لا تمتلك أماكن لإيواء المؤسسات الناشئة، إنما تستطيع تقديم العديد من الخدمات للمؤسسات الناشئة. يمكن إيجاد هذا النوع من الحاضنات في الغرف التجارية والصناعية. كما يمكن أن ندرج ضمن

24- زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره. ص 230.

25- ..... NBIA: "What is incubators", Voir Site Web: www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php. Article consulté le . نقلا عن زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره. ص 230.

26- ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي: الأدوار الاستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال. "أنموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة". ص 05.

27- OCDE; Technology incubators – nurtiring small firms. OCDE.Paris, 1997.P. 15. . نقلا عن زايدي عبد السلام و مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره. ص ص 232. 233.

هذا الصنف من الحاضنات، الحاضنات التي تعمل في مجال الانترنت بتقديمها خدمات للشركات العاملة في مجال الأنترنت.

3. **حاضنات الأعمال تبعا لمجال نشاطها :** وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين أنواع الحاضنات التالية:[28]

حاضنات الأعمال العامة:

هذه الحاضنات تتولى احتضان مختلف المشاريع الناشئة المتواجدة في منطقة محددة، خاصة المشاريع التي تعمل في مجال التجديد والابتكار.

حاضنات الأعمال المتخصصة:

وهي هيئات تتولى احتضان مؤسسات تعمل في قطاع محدد.

حاضنات الأعمال التقنية والحاضنات البحثية:

هي حاضنات تختص في احتضان المؤسسات التي تعمل في مجال البحث وتطوير ونشر التكنولوجيا، وهي غالبا ما توجد داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير ومدن العلوم وحدائق العلوم أو أنها ترتبط بها للاستفادة من خدماتها والتكنولوجيا،. كما يمكن أن تتواجد ضمن المؤسسات والشركات التي تحتضن المؤسسات الصغيرة المبدعة.

وتتميز مدن العلوم والتكنولوجيا بتربعها على مساحات واسعة تشمل عدة مدن، وتختص في رعاية المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا الجديدة من خلال ربطها بالشركات الكبيرة والجامعات ومراكز البحث والتطوير. أما حدائق العلوم والتكنولوجيا فإنها تقوم بنفس الوظيفة التي تقوم بها مدن العلوم و التكنولوجيا و لكنها تتواجد على نطاق جغرافي أضيق.[13]

4. حاضنات الأعمال تبعا لموقعها من الربح:

- حاضنات أعمال لا تهدف لتحقيق الربح: هي حاضنات تختص بالبحث العمومي الذي يخدم المجتمع ككل.
- الحاضنات التي تهدف لتحقيق الربح: هي هيئات تابعة للقطاع الخاص أو أنها تابعة لهيئة عمومية، مثل الجامعات لكنها تقدم خدمات بغرض الحصول على ربح

ولقد استفادت هذه الحاضنات من التقدم الحاصل في مجال الإعلام و الاتصال بحيث أن بعضها يعمل في مجال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وهو لا يمتلك جدران أو حدود.[29]

5. الحاضنات تبعا لطبيعة ملكيتها

يمكن التمييز بين الحاضنات التي تكون مملوكة من طرف الدولة وتلك المملوكة من طرف القطاع الخاص.

حاضنات الأعمال العمومية:

هي حاضنات تابعة للدولة، غالبا ما توجد قرب الجامعات ومراكز البحوث.

28- نبيل محمد شلبي،نموذج مقترح لحاضنة أعمال تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعم تنميتها".الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية،28 . 29 ديسمبر 2002،ص 28.

29- ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي: مرجع سبق ذكره، ص 06.

حاضنات الأعمال الخاصة:

هي حاضنات ، وهي غالبا ما تهدف إلى تحقيق الربح تتواجد في المدارس الكبرى للتجارة أو مدارس المهندسين... لكن مساهمتها في إنشاء المؤسسات محدودة.فهي في فرنسا مثلا لم تتعد نسبة المؤسسات المنشأة في هذا الإطار 4 %.[30]

الحاضنات التابعة للقطاع الخاص:

تهدف هذه الحاضنات إلى تحقيق الربح من خلال المساهمة بنسبة في رأسمال المؤسسة المصاحبة. وبالنظر إلى كون مواردها المتأتية من هذا المصدر قد لا تكون كافية، فهي تلجأ أحيان للعمل في مجال المقاولتية. [31]

حاضنات أعمال موجهة لشريحة من أفراد المجتمع:

هناك حاضنات تتولى استقبال المشاريع الرائد لفئة محددة من أفراد المجتمع ففي الصين مثلا توجد حاضنات خاصة بالطلبة الذين يدرسون بالخارج، وهذا لتشجيعهم على العودة إلى الوطن. أما في فرنسا فيوجد نوع من الحاضنات معروف باسم (La féderationpionnière) تساعد الإناث اللائي لهن مشاريع إنشاء مؤسسات مبدعة في مجال الخدمات.[18]**ثالثا: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة**

تعتبر حاضنات الأعمال إطارا يساعد المبدعين الذين ليس لهم خبرة في مجال الاستثمار، خاصة من خريجي الجامعات ،وذلك بتمكينهم من لحصول على التمويل، التسجيل لانتقال من المجال العلمي، بمساعدتهم في المجال الضريبي، البدء في الإنتاج، الدخول إلى الأسواق، الأمر الذي يمكنهم من التحول إلى رجال الأعمال.

أ. المؤسسات التي تتعامل معها حاضنات الأعمال

تهتم حاضنات الأعمال فقط باحتضان المؤسسات الرائدة المبدعة وذلك من خلال السعي لإنتاج منتجات تتميز بارتفاع مدة حياتها التي تثبت قدرتها على النمو والاستمرار في العمل وتتميز هذه المؤسسات بقدرتها في مجالات التسويق، الخدمات، التنظيم... فهي على خلاف المؤسسات التقليدية تتوفر على ميزات كثيرة تظهر من خلال سعيها لإنتاج منتجاتلها القدرة على تغيير طريقة الناس في الحياة والعمل وعدم الاكتفاء فقط بتحسين أدائها في إطار إنتاج منتوج معين . كما تتميز المؤسسات الرائدة بتعاملها مع العديد من الزبائن، وذلك من خلال المناقصات وأوامر التوريد. زيادة على هذا على خلق قيمة مضافة عالية تسمح لها بتحقيق معدل ربح صافي عال وتحقيق معدل نمو مرتفع.

ب. الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة:

تتولى حاضنات الأعمال، خلال احتضانها المؤقت للمؤسسات الناشئة، تقديم جملة من الخدمات تتمثل في:[32]

- مرافقة المؤسسات الناشئة خلال مرحلة ابتدائية قبل احتضانها.
- تمكين المؤسسات بعد احتضانها من الحصول على محل بإيجار معقول خلال فترة محدودة وكذا توفير الوسائل اللوجيستية مثل قاعات الاجتماع، وثائق....

30 -www.expert-comptable-tpe.fr › FinancementsLes incubateurs pour les entreprises innovantes Article consulté le 03/02/2012

31 -fr.wikipedia.org/wiki/Pépinière_d'entreprises. Op. cit.

32 - www.innovation.public.lu/fr/...entreprise/.../incubateurs/index.html. Article consulté le 02 /02/2012.

- تمكين المؤسسات الناشئة من التعرف على محيطها والاندماج فيه،ومساندتها في الحصول على التمويل بفضل العلاقات التي تربطها بأصحاب رؤوس الأموال.
- التعريف بالمؤسسات المحتضنة من خلال وسائل الإعلام والحضور في المعارض المختلفة، وكذا تمكينها من الاستفادة من شبكات الاتصال التي تجمع المؤسسات المحتضنة، زيادة على مساعدتها على تنظيم تظاهرات في محل عملها.
- تمكين المؤسسات من الحصول على معرفة، من خلال مرافقتها في إعداد خطة أعمالها، وكذا إيداع براءات الاختراع وكل ما يتعلق بالملكية الفكرية. كما تعتبر الحاضنات إطارا ملائما يساعد المؤسسات الناشئة على نقل التكنولوجيا وتوطينها محليا، خاصة عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا لا تتطلب استثمارات كبيرة.
- مساعدة المؤسسات المحتضنة على دخول الأسواق ،معتمدة في ذلك على الشركات الكبيرة التي ترتبط بها.[33]
- التقييم المستمر لوضع المؤسسات المحتضنة لمعرفة مشاكلها والحلول الممكن تقديمها، والاستفادة من هذه الخبرة في دعم مؤسسات ناشئة أخرى.

د- الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها حاضنات الأعمال التقنية

- ترمي حاضنات الأعمال التقنية إلى تحقيق أهداف مباشرة، مرتبطة بالمؤسسات الناشئة، وأهداف أخرى غير مباشرة، تنتج عن النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

أ.الأهداف المباشرة التي تحققها حاضنات الأعمال التقنية:

ترمي حاضنات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى المتمثلة في:

- .دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة عند انطلاقها من خلال تقليل المخاطر التي تواجهها (فنية، مالية، إدارية، قانونية...) و التكاليف المرتبطة بها، وفي الوقت ذاته خلق ثقافة المقاول لدى المستثمرين.
- .تمكين المؤسسات الناشئة من دخول مجال العمل في أقصر وقت ممكن.
- .دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة على إبداع منتجات جديدة.
- .توجيه المستثمرين نحو المشاريع ذات التكنولوجيا العالية.
- .اختيار أماكن إقامة المؤسسات الصغيرة الناشئة بما يلائم الفضاء الذي تتواجد فيه.
- .تشجيع المؤسسات الصغيرة الناشئة على التعاون فيما بينها لتجاوز المشاكل التي تعترضها.
- . دعم التعاون بين قطاع الأعمال ومراكز البحوث والجامعات، وهو ما يسمح بنقل المعارف من الجامعات ومراكز البحوث و تطبيقها في المجال الاقتصادي.[34]
- وبتحقيقها لهذه الأهداف تكون حاضنات الأعمال التقنية قد تمكنت من تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في إنجاح أكبر عدد من المؤسسات الناشئة التي تخدم المجتمع، وهو ما يسمح لها بتحقيق إيرادات تمكنها من الاستمرار في أداء نشاطها.

33- ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي. مرجع سبق ذكره، ص 9.

34- عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي: دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة. ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها". الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة السعودية ،28. 29 ديسمبر 2002، ص 12.

ب .الأهداف غير المباشرة المترتبة عن احتضان المؤسسات الصغيرة الناشئة:

في سعيها لتحقيق الأهداف السابقة الذكر تقوم حاضنات الأعمال بتحقيق جملة من الأهداف الأخرى تتمثل:

- ♦ . زيادة عدد المؤسسات الناجحة، خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يؤدي إلى توسع النسيج الصناعي وتفعيل النشاط الاقتصادي.
- ♦ توفير فرص عمل عديدة، بشكل يسمح برفع مستوى الدخل ومستوى المعيشة. كما تعتبر هذه الهيئات إطارا يسمح بتنمية المواد البشرية وتدريب أصحاب المؤسسات الناشئة على تنمية قدراتهم الإدارية . كما تعتبر إطارا ملائما لإعادة تأهيل شرائح المجتمع في مجالات محددة من النشاط الاقتصادي . في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى التعاون الذي قام بين منظمة اليونيدو والحكومة الباكستانية من أجل إنشاء حاضنة تعمل على استيعاب الضباط العسكريين المتقاعدين وتأهيلهم لإدارة مشاريع خاصة بهم [35]

هـ- طريقة عمل حاضنات الأعمال التقنية

- ♦ تتولى حاضنات الأعمال استقبال ملفات الانتساب المعروضة عليها وتدرسها على ضوء بعض المعايير التي تحددها لجنة الخبراء. وتسمح عملية الاحتضان للمشاريع المقبولة من الاستفادة من جملة من الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال.

مراحل و شروط الانتساب إلى الحاضنات:

تمر عملية احتضان المؤسسة الناشئة بالمراحل التالية: [36]

- ♦ **مرحلة المقابلة الأولى:**

خلال هذه المرحلة يتعين على أصحاب المشروع إعداد دراسة للتعريف بالجدوى الاقتصادية ،الفنية والتسويقية للمشروع. ثم بعد ذلك يلتقي مديرو الحاضنة بأصحاب المشروع الناشئ، وهذا قصد التعرف على جديتهم ومدى استيفائهم لمعايير الاحتضان، بالإضافة إلى مناقشة مختلف بنود دراسة الجدوى.

- ♦ بالنظر إلى كون حاضنات الأعمال التقنية تهتم أكثر بالأفكار التكنولوجية الجديدة التي يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى النجاح في أسرع وقت ممكن، فإنها تضع شروطا لاختيار المؤسسات التي تحتضنها. هذه الشروط تتمثل في النقاط التالية:

- ❖ . امتلاك صاحب المشروع لتصور واضح لمشروعه يتمثل في قيام المشروع على فكرة قابلة للتطبيق بشكل يسمح لها بالحصول على براءة اختراع، إضافة إلى امتلاك مسيري المؤسسة لخطة عمل واضحة؛يكون قادرا على الاستمرار بعد تخرجه من الحاضنة.[37]
- ❖ تمتع المشروع بقدرة على النمو بمعدل سريع يسمح له بإنهاء فترة الاحتضان في اجال لا يتعدى ثلاث سنوات ثم أن يكون المشروع في خدمة المجتمع من خلال ما يقدمه له من منافع
- ❖ قابلية المشروع للحصول على التمويل الضروري.

35- عمر، أيمن علي، إدارة المشروعات الصغيرة. مدخل بيئي مقارن. الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر ،2007، ص 107. 108.

36- عاطف الشبراوي: حاضنات الأعمال. مفاهيم مبدأية وتجارب عالمية. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة العربية السعودية ،2003، ص ص 56. 58.

37- أحمد عبد الرحمان، الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، دور صناعة الأعمال، المؤتمر السنوي السادس في الإدارة، الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية. دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال. صلابة، سلطنة عمان ،10. 14 سبتمبر 2005، ص 551.

- ❖ قدرة صاحب المشروع على البدء في تنفيذ مشروعه في أسرع وقت ممكن لربح الوقت؛. امتلاك القدرة على استعمال وسائل الإنتاج المتطورة التي تسمح بإنتاج منتجات جديدة متميزة وعلى درجة عالية من الجودة يسمح بإعطاء مكانة للمشروع ضمن المؤسسات القائمة.
- ❖ امتلاك القدرة على التكامل مع المؤسسات المتواجدة في الميدان من أجل توسيع النسيج الصناعي بكل ما يترتب عن ذلك من آثار متعددة.
- ❖ تمتع المشروع بإمكانيات تكوين مهارات إدارية وفنية جديدة تضاف لما هو متاح.
  - ♦ **مرحلة إعداد خطة المشروع**: في حالة قبول المشروع يتولى مسؤوله وضع خطة المشروع المزمع تنفيذه في إطار الحاضنة.
  - ♦ **مرحلة انضمام المؤسسة الناشئة للحاضنة والبدء في تنفيذ المشروع**: عند الانتهاء من تأسيس المشروع يتم إبرام عقد الانضمام للحاضنة، وبموجب ذلك يستفيد المشروع من مكان لممارسة نشاطه. هذا المكان يتحدد تبعا لنوع النشاط الممارس وحجمه، وهو يتوفر على مستلزمات ممارسة النشاط، مثل المكاتب والمخابر، التجهيزات، خدمات المعلوماتية والاتصال، هذا بالإضافة إلى توفير خدمات الدعم الخاصة بالتنظيف والصيانة والأمن، إلى جانب وسائل وأماكن التخزين والشحن... كل ذلك مقابل مساهمة مالية معقولة من طرف المؤسسة الناشئة.[38]
  - ♦ **مرحلة العمل والتطور:** تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في حياة المشروع الجديد، إذ يباشر المشروع عمله بمساعدة الحاضنة. وتتلقى المؤسسة الناشئة خلال ذلك دعما من طرف الحاضنة يأخذ شكل خدمات متنوعة من نوع:
  - ♦ تقديم الخدمات الفنية والمعلومات مع توفير إمكانية الاستعانة بالخبراء سواء من المنتسبين إلى مكاتب دراسات أو المنتسبين للجامعات.
  - ♦ مساعدة المؤسسات الناشئة في الحصول على التمويل اللازم، مع إمكانية مساهمة الحاضنة في رأسمال المؤسسات الناشئة، إضافة إلى دعمها لاستقطاب المستثمرين اعتمادا على ندوات تنظم لهذا الغرض.

أهداف تمويل المؤسسات الناشئة:[39]

لتمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة عدة أهداف، وتتجلى من خلالها أهمية ودور التمويل المصغر في بعث حياة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل فيما يلي:

- ❖ توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري أي الإمداد بالتجهيزات اللازمة.
- ❖ تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية بضمان توظيف الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية، و الأعوان الاقتصادية الأخرى.
- ❖ تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.
- ❖ تستلزم الصناعة للتمويل التجاري وجود **أطراف** تنظم المخاطر (البنوك) ويضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز

38- عبد السلام و مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره، ص 241.

39- مصطفى بورنان، علي صولي: الإستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة، مجلة الدفاتر الاقتصادية المجلد 11 العدد:01 2020 تاريخ النشر 2020/05/21 ص 134

عند السداد وضمان الحسابات).

- ❖ يتعاون هؤلاء الأطرف مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.
- ❖ تحريك عجلة الاقتصاد يزيد الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية.
- ❖ التنوع في النشاطات المصرفية والاستجابة بصورة **أفضل** لطلبات الزبائن.
- ❖ رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.
- ❖ يساعد التمويل **على** التوسع وفتح خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة التوسع.
- ❖ يساعد التمويل التأجيري المؤسسات الناشئة الحصول على المعدات والآلات والتجهيز ت الحديثة النظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك، كما يساهم في الحصول العملة الصعبة.
- ❖ الحد من الاستدانة.
- ❖ تفعيل نظام الشورى عن طريق التمويل الإسلامي.
- ❖ العمل **على** التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة التكوين والتدرب من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات.
- ❖ مساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا عن ضغوط المحيط في بداية الانطلاق من خلال آلية حضانات الأعمال.

الفرع الثاني: المصادر التقليدية و الحديثة في مجال تمويل المؤسسات الناشئة:

أمام تعدد مصادر التمويل للمؤسسات المصغرة، وأمام تباين هذه المصادر ما بين قديم ألفته الأنشطة التجارية والاقتصادية من زمن بعيد (الموارد الداخلية، القروض، ...الخ)، وبين ما هو حديث أفرزته حاجات العصر ومقتضياته(التمويل التأجيري، رأس المال المخاطر،..إلخ)، يمكن تناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوا يا مختلفة وذلك من خلال مايلي:

1- **مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادية:**

يمكن أن نميز في تمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، بين تمويل هذه المؤسسات من وجهة **نظر** تمويل المؤسسة الاقتصادية و وجهة **نظر** تمويل التنمية الاقتصادية؛

1-1 **تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية**. اعتمادا **على** تصنيف تمويل التنمية الاقتصادية فيمكن أن نميز بين نوعين من جهات أو مصادر التمويل منها ما هو محلي و وآخر خارجي :

- **مصادر التمويل المحلية**: حيث يتم تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من المداخيل الوطنية الاختيارية سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات، وأمام عدم كفاية الادخار العام والخاص لمواجهة التمويل المطلوب فإن هناك وسائل محلية أخرى منها الجباية والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.
- **مصادر التمويل الخارجية**: حيث تعتمد بعض الدول في تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة **على** موارد أجنبية لسد حاجاتها التمويلية، وهذه الأموال الإضافية الخارجية إما تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر من أشخاص أو هيئات ومؤسسات، أو في صور إعانات مالية وهبا ت وتسهيلات، أو **على** شكل قروض طويلة الأجل من حكومات أو هيئات دولية.

2-1 تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية:

نقصد بها تشكيلة خصوم المؤسسة سواء ارتبطت بالدين أو الملكية أي جميع موارد المبدئية التي تستخدمها المؤسسة عند تمويل دور الاستثمار أو دور الاستغلال. و أحيانا يأخذ تمويل المؤسسات الناشئة شكل دعم مقدم من الحكومة في صور مختلفة أهمها:

- تقديم حوافز وأوامر مثل الإعانات النقدية على شكل مبالغ لتغطية جزء من تكاليف الاستثمار تقدمها الحكومة أو الهيئة الوصية القائمة على قطاع المؤسسات، أو على شكل إعانات عينية كتقديم أراضي دون مقابل أو أسعار تشجيعية.
- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد أو بفوائد مدعمة، من قبل هيئات مكلفة بذلك.
- منح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية
- تقديم المساعدة الفنية والاستشارة من قبل مختصين في مجال دعم وإسناد المؤسسات تؤهلهم الهيئة الوصية.

2- مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر صغ التمويل الإسلامي والطرق المستحدثة:

تطرح أمام المؤسسات الناشئة المعاصرة وسائل ومصادر متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها أمام المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة، وفي هذا الصدد هناك من المصادر ما هو مرتبط بخصوصية مقاصد الشرعية ألا وهو التمويل الإسلامي، وهناك ما هو مستحدث نتيجة لتطور البيئة الخارجية وتسارع وتيرة تطور المؤسسات نتيجة للعالم المتغير وما يمليه من أحداث(مخاطر، منافسة، ..الخ) وهو ما يعترض مع التمويل المستحدث، لذلك ، سيتم استعراض التمويلين السابقين كما يلي:

1- التمويل من حيث صيغ التمويل الإسلامي:

من بين أهم المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة و التي تحد من إقبالهم على الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المحددة مسبقا وتكاليف أخرى رسمية قانونية وتكاليف غير رسمية وغير قانونية والتي أضحت في معظم البلدان النامية منها الجزائر تشكل تكلفة إضافية وهي تزداد كلما طورت آليات الفساد الاقتصادي وقلة الشفافية[40] و يحد هذا كله من الإقبال على التمويل البنكي لدى شريحة واسعة في المجتمع خاصة المقبلين على إنشاء مؤسسات وذلك للشعور من جهة بعدم القدرة على تحقيق العوائد التي تضمن تغطية خدمات القرض واسترجاع الضمانات، و من جهة ثانية قرارات البنك بالتمويل تعتمد أساسا على وجود الضمانات التي لا تكون متوفرة عادة لدى أصحاب هذه المؤسسات بالشكل الذي تطلبه البنوك.

ويعرف التمويل الإسلامي ب:

تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام ا لشرعية[41] ، ويقدم هذا التمويل عن طريق البنوك الإسلامية التي تتميز في مجال الأعمال المصرفية

40- خالدي خديجة:« خصائص و أثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة و المتوسطة: حالة الجزائر»، الملتقى الدولي حول « المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- واقع و تحديات»،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر،14-15 ديسمبر 2004، ص. 147-164.

41- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث تحليلي رقم13، 1998، ص.12.

تحديدا باستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، و هذه العلاقة هي التي تحدث التغيير الجذري في الأدوات والاهتمامات.

1-2 الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة:

نقصد هنا بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأن هده الطرق أو الأساليب اعتمدت منن فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، وبقيت محدودة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية كمالا نقصد أيضا حصر هذه الطرق، وسنتناول كل من قرض الإيجار، ورأس مال المخاطر، واستغلال حقوق الملكية كطرق تمويل، وضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية حصول المؤسسات الناشئة على تمويل يتوافق مع خصائصها.

أ- **تقييم الائتمان ومكاتب الائتمان:**

يعد مفهوم نظام تقييم الائتمان - الذي يمكن تنفيذه بواسطة مكتب الائتمان- محور التغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى رادة فرص ا لتمويل للمؤسسات المصفرة، من خلال التقييم المستقل والمحترف لطلبات التمويل اعتمادا على:

ب- **تقييم الائتمان:**

يستخدم أسلوب تقييم الائتمان كأسلوب موضوعي لتقدير مخاطر الائتمان وتستخدم في هذا الأسلوب صيغة رياضية لتحديد احتمالات قيام ١لمقترض بسداد الائتمان أي التنبؤ بقدري المقترض على تسديد القرض الممنوح له، حيث تبنى هذه النماذج بالاعتماد على عينة عشوائية من الزبائن، ويحدد تقرير الائتمان التقييم أو الوضع الائتماني للمقترض بناءا على معلومات عن تاريخه الائتماني[42] و بناءا على هذا التقييم يتم اتخاذ قرار التمويل.

ج- **مكتب الائتمان:**

مع اتساع وانتشار الائتمان وارتفاع مخاطره، احتاجت البنوك في مجال منح القروض لزبائنها إلى مصادر متخصصة موثوق فيها لتقييم الجدارة الائتمانية لطالبي القروض، وفي ضوء عدم استطاعتها توفير معلومات بشكل كاف عنهم، لجأت البنوك إلى مصدر آخر للحصول على هذه المعلومات، حيث تقوم مكاتب الائتمان بهذه الخدمة التي تساهم بها في دعم تمويل المؤسسات الناشئة وذلك من خلال: الاقتصاد في التكاليف، والمدة الزمنية اللازمة لدراسة ومعالجة طلبات التمويل، وتخفيض خسائر القروض وحالات إفلاس بتوفير معلومات أساسية للبنوك تمكنهم من التقييم الدقيق لظروف ١لمقترض، مما يسهل منح قروض بشكل أكثر موضوعية لذوي الجدارة الائتمانية حسب التقييم، كما أن عملية التقييم المستمر والمتواصلة تسمح بتحديد مستوى المخاطر لعمليات الإقراض مما يمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها وتحديد سياسة الإقراض بشكل موضوعي بدل الاعتماد على التقييم الشخصي للمشرفين على الإقراض التي عادة ما تكون آراؤهم ذاتية.

د- **طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث:**

42- جورج بنفولد و ديفيد بينل، دراسة مرجعية عن زادة إمكانية حصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تمويل: تقييم الائتمان ومكاتب الإقراض،مطبوعات وزارة التجارة الخارجية الحادية، جمهورية مصر العربية،ص.27.

يعتبر ضعف أو انعدام الضمانات من بين أهم المشاكل التي تواجهه المؤسسات الناشئة عندما تتقدم بطلبات القروض من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى ، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك إلى التعاون مع أطراف أخرين لتقاسم المخاطر تتمثل في مؤسسات ضمان القروض، وهذه الأخيرة عبارة عن مؤسسات مالية مهمتها الأساسية منح ضمانات مالية للبنوك التي تقبل تمويل مشاريع ١قترحها أصحابها على البنك [43]، وعليه تقوم بتسديد الأقساط المتعثرة من القرض للبنك بنسب محددة في العقد، أما في حالة الإفلاس تقوم مؤسسة الضمان بتعويض النسبة التي تم ضمانها من القرض و الباقي يتحمله صاحب المؤسسة المستفيدة من الضمان، وتكفل عادة مؤسسات الضمان القروض المتوسطة والطويلة المدى اللازمة للاستثمارات المادية للمؤسسات،كما نجدها في بعض البلدان المصنعة تهتم بالقروض قصيرة الأجل مثل **ما هو عليه في فرنسا** حيث تقوم شركة(SOFARI) بضمان العمليات الاستغلالية للمؤسسات بنسبة 50 % أمام الجهات المانحة للتمويل[44].

هـ- **التمويل عن طريق استغلال حقوق الملكية الفكرية:**

مع دخول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجار TRIPS حيز التنفيذ في معظم بلدان العالم و مع تزايد حدة المنافسة نتيجة للعولمة، فإن هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها **على** الابتكار **من** جهة **وعلى** وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات **من** استغلالها **من** طرف الآخرين دون ترخيص.[45]

وتم تبني سياسات لحسن استغلال تلك الابتكارات داخل المؤسسة و خارجها كمورد هام بغرض استرجاع تكاليف البحث والتطوير، ولضمان استمرار تمويل عملية الإبداع والابتكار، لدورها الحاسم في ضمان بقاء المؤسسة وتطورها من جهة، وتحسين مرد وديتها وربحيتها من جهة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك:

" مؤسسة **PILVA** الكرواتية المتخصصة في الصناعة الصيدلانية حيث أن استغلال حقوق الملكية الفكرة سمح لها بتمويل عملية توسع أنشطتها داخل كرواتيا وبعض بلدان أوروبا الشرقية.

" المخبر المستقل **BIOBRAS** البرازيلي الذي تحول من مخبر صغير إلى شركة من بين 'لأربع الأوائل في مجال صناعة بعض أنواع الأنسولين المتطور بعد استغلاله لحقوق الملكية الفكرة.

و- **التمويل عن طريق رأس مال المخاطر:**

لا تهدف مؤسسات التمويل عن طريق رأس مال المخاطر توفير التمويل للمؤسسات فقط، وإنما تعد نوعا من مشاركة بها مخاطر عالية إذ يعرف على أنه رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في حال التيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ محدد، أملا في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة

43-49 - مصطفى بوزيان ، علي صولي،الاستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة-مجلة الدفاتر الاقتصادية –المجلد11 العدد 01(2020)-تاريخ النشر 2020/05/21 ص 139-140

45- مصطفى بوزيان ، علي صولي،مرجع سابق ص 140

هذه المؤسسات بعد عدة سنوات [46]. ويهد ف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى:

- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها،
- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري و التغلب **على** عدم كفاية القرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة.

ي- التمويل بقرض الإيجار:

يعتبر قرض الإيجار خيارا إضافيا متاحا للمستثمرين لتمويل وتنفيذ مخططاتهم الاستثمارية، وهذا في ظل نقص في الأموال الخاصة **من** جهة، وضعف معدل التمويل الذاتي **من** جهة أخرى، ويمكن تعريفه **على** أنه: "اتفاق متعاقد بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل **على** الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد **على** الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر"[47]

خاتمة الفصل:

تعتبر المؤسسات الناشئة من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول المتطورة والنامية على السواء، ورغم صغر حجم هذه المؤسسات وبساطة تنظيمها وانخفاض رأسمالها، إلا أن هذا ساعد على سهولة انتشارها بكثرة وأكسبها أهمية كبيرة وذلك عن طريق المساهمة في استيعاب اليد العاملة وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أن هذه المؤسسات الناشئة والمشاريع الإبتكارية اصطدمت بعدة عقبات حدت من أدائها ،كالصعوبات المالية والإدارية والقانونية والمنافسة الحادة بالإضافة إلى نقص الخبرة ...

كل تلك الصعوبات ساعدت على ابتكار آلية لدعم هذه المؤسسات حتى تواجهها، ألا وهي حاضنات الأعمال، وهي من أبرز الآليات التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة وأكثرها فاعلية في دعم المؤسسات الناشئة المشاريع المبتكرة حيث تشكلت حاضنات الأعمال Business Incubators بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات، وبدأت تمارس أعمالها في بيئات متقدمة ونامية محققة أهدافها ومتطلعة لممارسة دورها الاستراتيجي الذي يتمحور حول إسهامها في وصول تلك الحاضنات إلى مصاف الشركات المتطورة ذات الموارد والقدرات الفريدة التي أهلتها لتحقيق وامتلاك المزايا التنافسية واستدامتها، فضلاً عن إسهامها المباشر في إشباع جزء أساسي ومهم من الحاجات والرغبات المتجددة للزبائن

46- عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص40

47- بعلوج بولعيد :«تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الملتقى الوطني الأول حول"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية و.علوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص 08- 23.

نصر التاريخي

تمهيد:

أثبتت تجربة العديد من بلدان العالم أن حاضنات الأعمال التقنية تعتبر إطارا ملائما لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما يوفره من خدمات تسمح لهذا النوع من المؤسسات بتخطي العديد من المشاكل التي تواجهها عند بدء نشاطها، وذلك في ظل تنامي حدة المنافسة بفعل تواجد مؤسسات كبيرة سواء وطنية أو أجنبية بالنسبة للجزائر وإدراكا منها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية عملت الحكومة على توفير الإطار الملائم لتنمية هذا النوع من المؤسسات من خلال إيجاد العديد من الهياكل التي تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واستكمالا لهذا المسار عملت الجزائر ولو بشكل متأخر على إيجاد هيئات تتولى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، تعرف بمشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل ،بالإضافة إلى اقتراح نموذج لحاضنة أعمال، وكل هذا في النقاط التالية:

- المبحث الأول: المؤسسات الناشئة في الجزائر، إستراتيجيات و تحديات
- المبحث الثاني: دراسة حالة لنموذج حاضنة أعمال "Bernco " ومعرفة خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة.

المبحث الأول : المؤسسات الناشئة في الجزائر، إستراتيجيات و تحديات

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر لدعم و تمويل المؤسسات الناشئة:

تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية.

وقد أبدت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة، اهتماما كبيرا بدعم الشباب الباحث على خلق مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، أو ما يعرف بـ"المؤسسات الناشئة."

وحسب أرقام الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ياسين وليد، يتوقع هذا الأخير ارتفاع عدد المؤسسات لأزيد من 5000 شركة مع بداية 2021[48]

حيث اتخذت الحكومة الجزائرية ثمانية قرارات لتجسيد هذه الإستراتيجية تتمثل في[49]:

1- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

2- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

3- وضع الإطار القانوني الذي يحدّد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.و هو ما تجسد في المرسوم التنفيذي 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي تطرقنا إليه سابقا و شرح ما جاء فيه

4- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها{ANPT}، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

5- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي {HUB} للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

6- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

7- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصّصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، و ورقلة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

8- وأخيراً، ومن أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يُكلّف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

48 https://www.skynewsarabia.com/business/ visité le 05/04/2021 a 19.37

49 - https://www.echoroukonline.com visité le 28/05/2021 a09.48

المطلب الثاني: الصعوبات و التحديات:

لكن أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشاريع الناشئة تتمثل في أربع مشكلات وصعوبات رئيسية:[50]

1- الصعوبات الإدارية:

تواجه المشاريع الناشئة عدة صعوبات إدارية، فالمبادر يواجه عدة عراقيل لدى قيامه بإجراءات التأسيس التي تكون معقدة وبطينة تندفع به في الكثير من الأحيان إلى ترك فكرة الإنشاء، وذلك لظروفه وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته.

2- الصعوبات التسويقية:

إن انخفاض الإمكانيات المادية للمشاريع الناشئة يؤدي إلى ضعف كفاءتها التسويقية، إضافة إلى ضعف مهاراتها التسويقية وتفضيل المستهلك لمنتجات الشركات الكبيرة المعروفة.

3- الصعوبات الفنية:

تعتمد المشاريع الناشئة على قدرات وخبرات أصحابها بصفة رئيسية نظرا لعدم سماح إمكانياتها المادية بحصولها على الكفاءات البشرية المتخصصة المرتفعة التكاليف.

4- الصعوبات التمويلية:

لعل أبرز المعوقات التي تعترض نمو، وتهدد بقاء المشاريع الناشئة - على الأقل من وجهة نظر دراستنا - تتمثل في الصعوبات التمويلية. حيث تحتاج المشاريع الناشئة إلى الأموال لتمويل استثمارات البحث والتطوير، استثمارات العملية الإنتاجية (معدات، أدوات،...)، استثمارات العملية التجارية (إشهار، شبكة البيع،...)، وتمويل الاحتياج من رأس المال العامل (مخزون، زبائن، نقديات،...)، لكن ما يحدث هو أنها لا تتمكن - بسهولة - من الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة هذه الحاجات.

أ- توفير الخدمات القانونية التي تخص تأسيس المؤسسات وحماية ملكيتها الفكرية وبراءات الاختراع. هذا النوع من الخدمات يتم الحصول عليه بأسعار منخفضة نسبيا لكون المؤسسات المحتضنة تحصل على هذه الخدمات بشكل جماعي ومستمر لفترة زمنية طويلة نسبيا فإن تكلفة مثل هذه الخدمة تكون منخفضة نسبيا بحيث لا تثقل كاهل المؤسسة الناشئة.

ب- استعمال المؤسسات الناشئة لشبكة التواصل التي تتوفر عليها الحاضنات على المستوى الوطني والدولي، الأمر الذي يمكنها من الاستفادة مما تقدمه من خدمات وندوات وملتقيات تسمح لها بالاطلاع على المستجدات في عالم المؤسسات. كما يمكن للمؤسسات المتخرجة من الحاضنات الاستمرار في تلقي مساعدة من قبل الحاضنات بمقابل معقول، هذا إضافة إلى إمكانية الاستفادة من خبرة المؤسسات المتخرجة من الحاضنات.

ج- استفادة المؤسسات المحتضنة من الخدمات الإدارية، التدريبية، التسويقية والاستشارية التي تقدمها الحاضنات قبل مرحلة الاحتضان وخلالها.

د- مرحلة التخرج من الحاضنة: بعد مدة من العمل تحت إشراف الحاضنة تكون المؤسسة قد أتمت مرحلة الاحتضان وامتلكت القدرة على ممارسة نشاطها خارج الحاضنة.

50 نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد، بيروت، 2007، ص ص: 97-108

المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة « bernco »

المطلب الأول: نبذة عن شركة Bernco :

هي شركة استشارية وهندسية جزائرية متخصصة في معلومات السوق ونمذجة الأعمال والتفكير التصميمي والمنظمات الداعمة القائمة على استراتيجيات محورها الإنسان.
على مدى السنوات السبع الماضية ، أظهرت Brenco التزامًا قويًا بتطوير النظام البيئي الجزائري للشركات الناشئة ، من خلال اكتشاف ودعم رواد الأعمال في الصناعات الرقمية وتجهيز الأغذية وإعادة التدوير.

بالنسبة إلى Brenco ، يجب على أطفال اليوم أن يكونوا رواد الأعمال الأخضر والاجتماعي في المستقبل وسيكونون كذلك. لذلك قررت Brenco دمج الناس والطبيعة في أنشطة التدريب والمشاريع الملموسة التي تقوم بها. منذ عام 2017 ، قدمت Brenco أكثر من 1500 طالب شاب إلى التفكير التصميمي ونمذجة الأعمال وريادة الأعمال الخضراء وخلق الأعمال التجارية على أساس تطوعي.

تعمل Brenco على تطوير شراكات مع الجهات الفاعلة الجزائرية والإقليمية من أجل زيادة قدرتها على دعم رواد الأعمال ، والسماح لهم بالمشاركة في التدريبات الدولية والتبادلات والمسابقات وأنشطة جمع التبرعات
الموقع الإلكتروني : http://brenco-algerie.com

المجالات : تكنولوجيا المعلومات والخدمات

حجم الشركة: من11-50 الموظفين

المقر الرئيسي: Alger

النوع: شركة يملكها عدد قليل من الأشخاص

تم التأسيس 2014

التخصصات: تمثيل الشركة ، استشارات الشركة تطوير الأعمال ، التفكير التصميمي ، نمذجة الأعمال ، التفكير التجاري ، الإستراتيجية الرقمية ، إدارة المشاريع الرشيقة ، الابتكار المفتوح ، المشروع التعاوني ، تحليل المشاريع ، الإستراتيجية الرقمية ، وحل المشكلات

المواقع الجغرافية

- رئيسي Hydra Hydra Alger ،DZ
- Alger ،Alger 16014 ،DZ
- Béchar ،Béchar 08000 ،DZ
- Sidi bel abbes ،Sidi bel abbes 22000 ،DZ

موظفين في BRENCO Engineering & Consulting

- **Karim Brouri**

Fondateur-CEO Brenco | Startup Business Développent Advisor

- **Sofiane BOUDJEMA**

Chief Operating Officer chez BRENCO Engineering & Consulting

- **Nanas BARACHE**

Customer Relationship Management (CRM) chez The Office Algérie

nassim bouhadouf

Dev

المطلب الثاني: خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة:

1- البدء في إنشاء شركة :

أن إنشاء الشركة أمر يحتاج إلى العديد من الإجراءات والخطوات اللازمة لتتمكن من تنفيذ شركة ناجحة بشكل قانوني وأهم الإجراءات التي تساعد في بدء إنشاء الشركة هي كما يلي:

أ- تحديد وضع الشركة القانوني مع تحديد القانون العام لشركة.

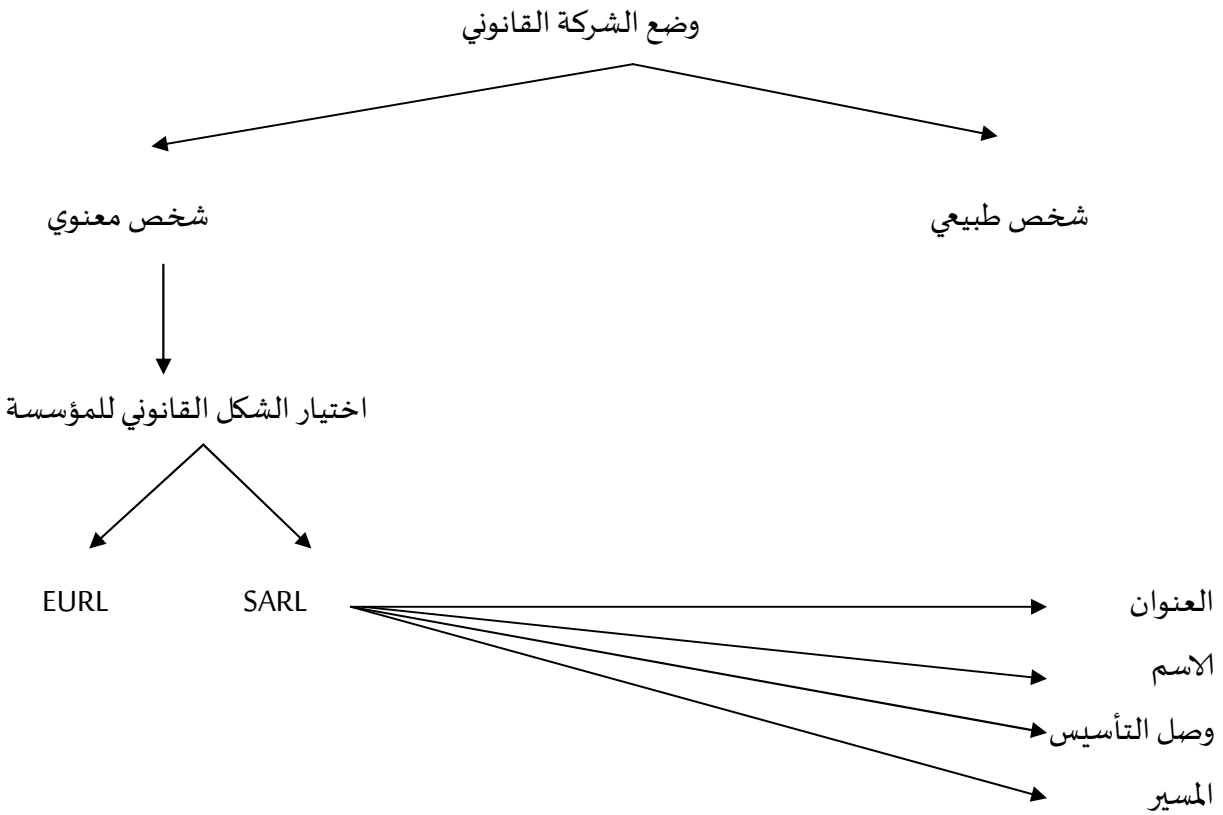

ب- تحديد اسم تجاري لشركة وكذلك تحديد شعار لشركة وتسجيل هما في السجل التجاري بعد التأكد من عدم وجود أي شركة تحمل نفس الاسم

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

طلب البحث عن الأسبقية
(شخص معنوي)

Dénomination Sociale	التسمية الإجتماعية	الشكل القانوني Forme Juridique
1	1	
2	2	
3	3	
4	4	

Banque Nationale d'Algérie

BNA

BORDEREAU DE VERSEMENT ESPECES

N° Compte : 030000056D-53

Agence ..... 00428 Agence de ZERALDA
Devise ..... DZD Dinars ALGERIEN
Guichet ..... 32 [redacted] C.B.B.C
Caisse ..... 001 CAISSE PRINCIPALE DZD
Guichetier .: 2046
Gestionnaire: 001
Motif ..... [redacted]

Montant versement : 800,00 DZD
Timbre ..... 0,00 DZD Taxe ..... 0,00 DZD

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
30 AOUT 2018
Agence Zéralda 428

Nous portons au crédit de compte n° 030000056D-53 DZD : 800,00
Valeur : 31/08/2018
Soit Huit cents DZD

CLIENT | GUICHETIER

OPERATION EFFECTUEE

وصل الدفع في البنك الوطني ب800 دج

بعد التأكد من عدم وجود شركة تحمل نفس الاسم تمنح شهادة تسجيل التسمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

الفرع المحلي زرالدة

رقم الشهادة : 4963866

شهادة تسجيل التسمية أو الإسم التجاري

إن المركز الوطني للسجل التجاري و بناء على الطلب المقدم من طرف ،

السيد (ة) ، الأسماء : [redacted] محمد

المسجل (ة) القانوني (1) : [redacted]

عنوان المحل أو المقر الإجتماعي : رقم 01 تجزئة عزوز عبد الله رقم 81 زرالدة - الجزائر

يشهد أن تسمية الشركة أو الإسم التجاري التالي :

[redacted]

قد تم تسجيله (ها) بالبطاقية الوطنية لتسميات الشركات والأسماء التجارية التي يسيرها المركز الوطني للسجل التجاري .

تعد هذه الشهادة بمثابة حجز لهذه التسمية أو الإسم ، و ذلك لمدة ستة (6) أشهر إبتداءا من تاريخ تسليمها.
حتى تمنح هذه التسمية للمعني بصفة نهائية ، يلزم عليه تقديم نسخة من مستخرج السجل التجاري لدى مصلحة البحث عن الأسبقية و ذلك خلال الآجال المحددة .
في حالة عدم تقديم النسخة المذكورة خلال ستة (6) أشهر الثانية للحجز ، فإن هذا الأخير يبطل تلقائيا.

الإمضاء والختم

حرر بتاريخ : 12/08/2018

الإسم التجاري أو العنوان الإجتماعي بالحروف اللاتينية :

SARL [redacted]

(1) : خاص بالشركات

[redacted]

- تحديد المجالات التي تعمل بها الشركة.

مثال كما هو موضح عن شركة « BRENCO »

- تحديد المقر الخاص بالشركة.

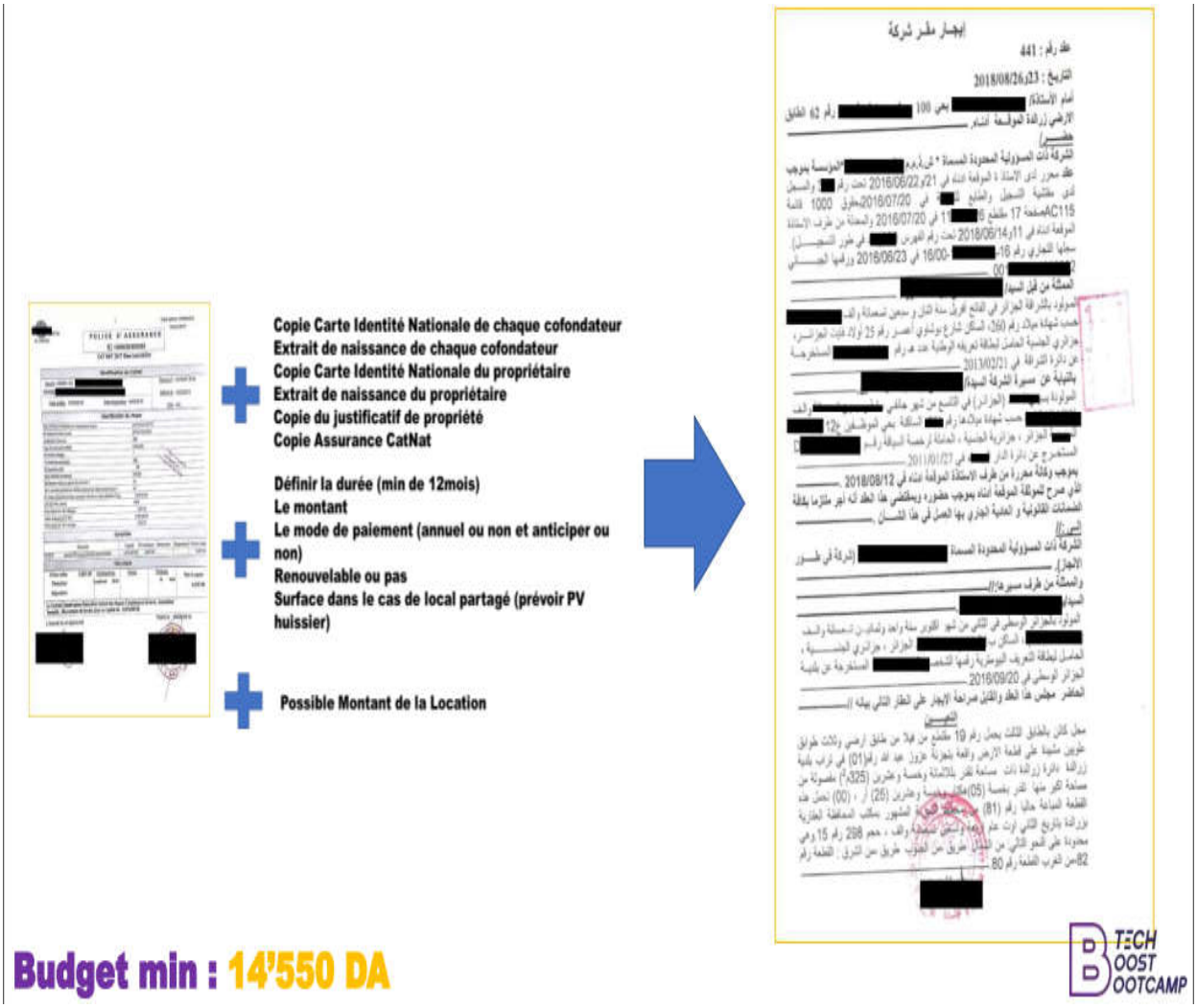

ج- أوراق تسجيل عقد الشركة في السجل التجاري

لابد من القيام بتسجيل العقد في السجل التجاري وذلك في مدة زمنية أقصاها شهر واحد وعند تسجيل الشركة ستحتاج إلى بعض الأوراق وهي كالأتي:

1- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لأطراف العقد
2- .نسخة من شهادة ميلاد الأطراف .
3- شهادة يتم فيها توضيح اسم الشركة الناشئة .
4- شهادة السوابق العدلي لأطراف العقد .

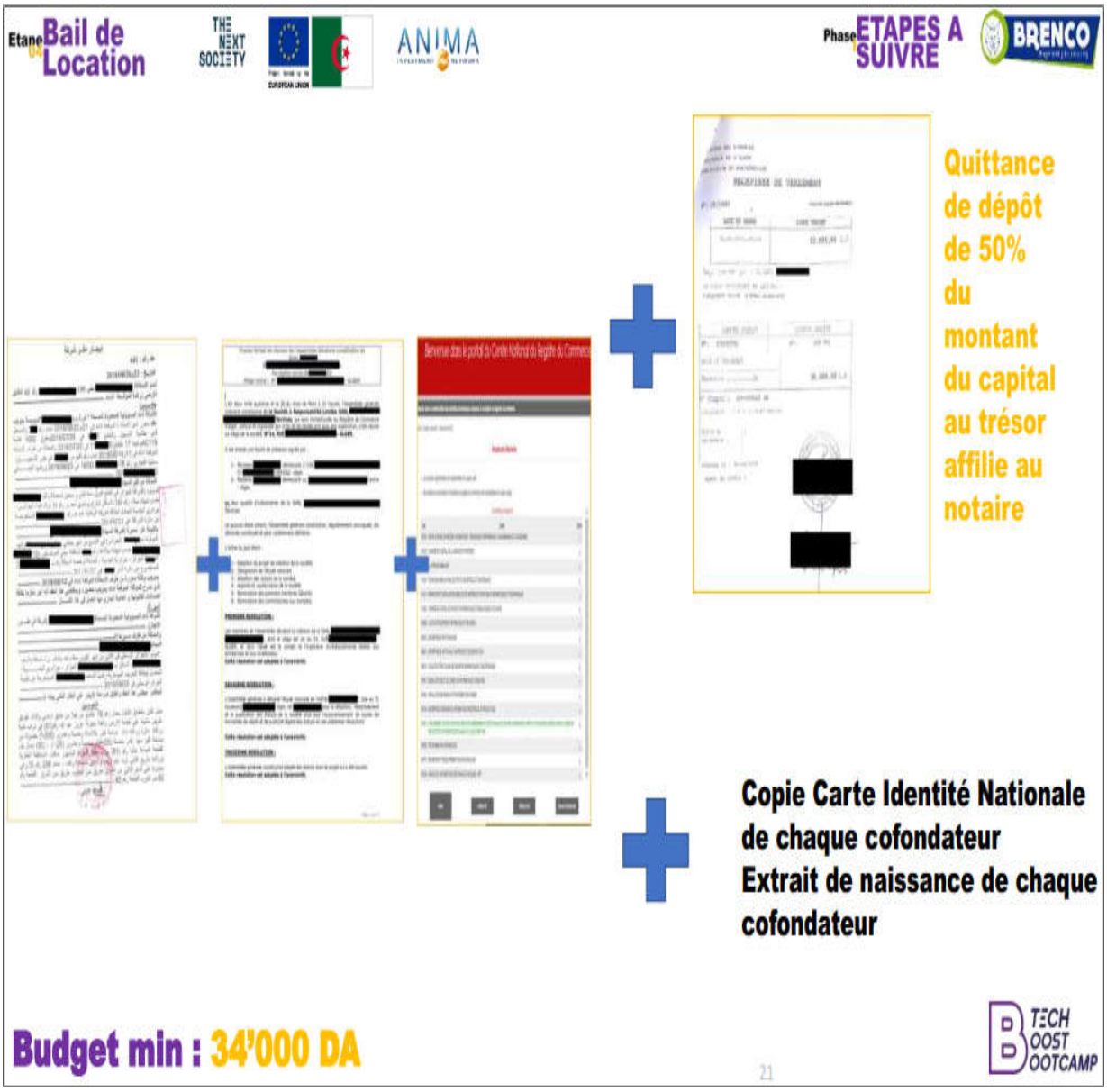

2- **تكلفة تسجيل عقد الشركة في السجل التجاري**

تبلغ قيمة تكلفة تسجيل عقد الشركة في السجل التجاري إلى0.5٪ من إجمالي رأس المال الموضوع لشركة

ثانيا القيد الرئيسي لشركة في السجل التجاري

عندما تريد شركة أو مؤسسة ناشئة في الجزائر أن تقوم بقيد الشركة في السجل التجاري سيكون مطلوب منها بعض الأوراق اللازمة من أجل القيد وهي كالأتي:

1- طلب ممضى يتم تقديمه مع استمارات القيد التي يمكنك الحصول عليها من المركز الوطني للسجل التجاري .
2- عقد ملكية أو إيجار باسم الشركة ويكون تم توثيقه رسميا قبل ذلك .
3- تقديم مستخرج من شهادة الميلاد .
4- تقديم صحيفة سوابق العدلي للمسيرين والمتصرفين الإداريين وأعضاء مجلس المدرين

5- وصل يدل على تسديد حقوق الطابع الضريبي والمبالغ قيمتها 4000 دينار جزائري .

6- وصل يفيد بتسديد حقوق القيد في السجل التجاري والذي تبلغ قيمته 490 دينار جزائري .

7- تقديم رخصة إنشاء الشركة أو الاعتماد الخاص بالشركة ويتم الحصول على هذا الاعتماد من إدارة المتخصصة بنوعية مجال الشركة.

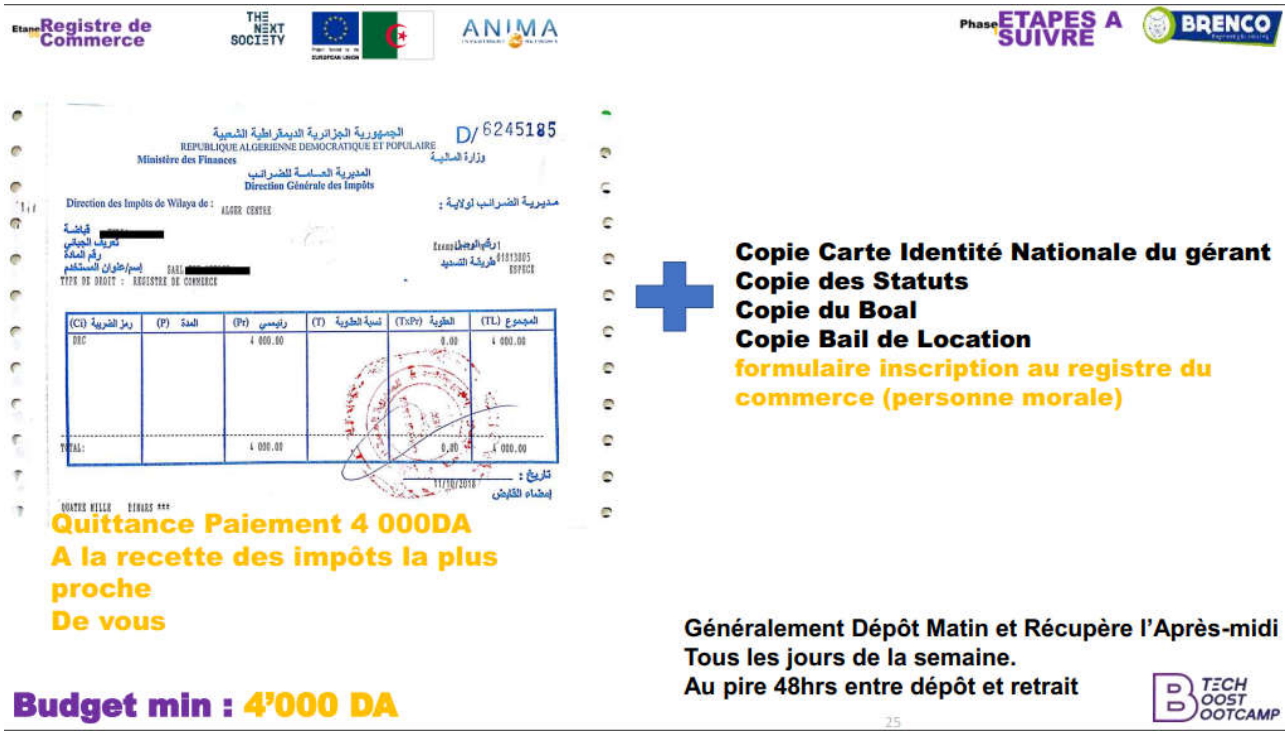

في حالة التعديل (حدد رقم وموضوع هذا ال

النشاط المصرح به من قبل التاجر

قطاع النشاط :
- إنتاج صناعي
- مؤسسات حرفية
- تجارة بالجملة
- إستيراد
- تصدير
- تجارة بالتجزئة
- نشاطات الخدمات

رمز النشاط	تحديد تسمية النشاط

مستخرج من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004
المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم

عقوبـــــات

طبقا لأحكام المادتين 33 و34 من القانون رقم 04_08 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعاقب بغرامة مالية (من 50.000 دج إلى 1.000.000 دج) و/ أو عقوبة سجن (06) أشهر إلى سنة (01) كل من :

- يقدم تصريحات غير صحيحة أو يعطي بيانات غير كاملة قصد التسجيل في السجل التجاري؛
- يزيف أو يزور شهادات التسجيل في السجل التجاري.

إسم، لقب وإمضاء المكلف بمعاجة ومراقبة :
ملف التسجيل

أتعهد بأني غير ممنوع من ممارسة التجارة وغير محكوم علي لإرتكاب إحدى الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم.

من نسخة وشهد على مطابقته
تاريخ وإمضاء الممثل القانوني

شهد بمطابقته للوثائق الثبوتية المقدمة
مأمور الفرع المحلي للسجل الوطني للسجل التجاري

Phase ETAPES A SUIVRE

BRENCO BOOST OOTCAMP

27

Etape Registre de Commerce

Phase ETAPES A SUIVRE

Banque Nationale d'Algérie

14 OCT. 2018

Quittance Paiement d'enregistrement du
RC selon le Capital social et le nombre
De code d'activités enregistrées (17 codes max
possibles par Registre de commerce et au min 1code)

Copie Carte Identité Nationale du gérant
Copie des Statuts
Copie du Boal
Copie Bail de Location
Formulaire

Budget min : 11'650 DA

Généralement Dépôt Matin et Récupère l'Apres-midi+ 48hrs
Tous les jours de la semaine.

28

3- **القيد الثانوي لإنشاء شركة في الجزائر:**

لكي تقوم بتنفيذ القيد الثانوي لإنشاء شركة في الجزائر سيكون عليك تقديم بعض الأوراق وهي كالأتي :

1- طلب ممضى يتم تقديمه مع استمارات القيد التي يمكنك الحصول عليها من المركز الوطني للسجل التجاري .

2- عقد ملكية أو إيجار باسم الشركة متضمنا نشاط الشركة الثانوي

3- .وصل يثبت تسديد حقوق الطابع الضريبي والمبالغ قيمتها 4000 دينار جزائري .

4- وصل يفيد بتسديد حقوق القيد في السجل التجاري والذي تبلغ قيمته 490 دينار جزائري .

5- تقديم رخصة إنشاء الشركة أو الاعتماد الخاص بالشركة ويتم الحصول على هذا الاعتماد من الإدارة المتخصصة بنوعية مجال الشركة .

6- تقديم نسخة من القانون الأساسي لشركة .

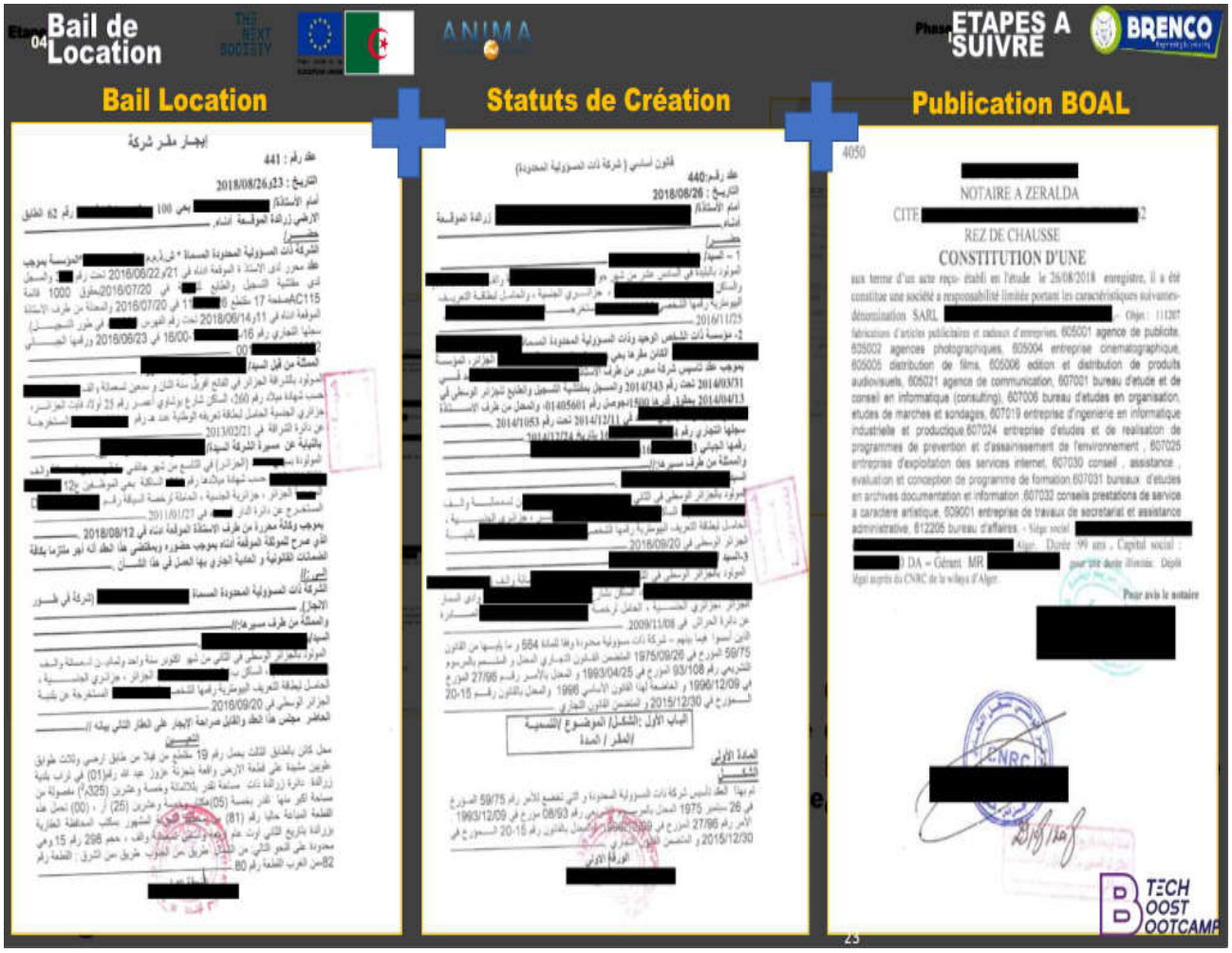

4- البطاقة الضريبية

البطاقة الضريبية واحد من الأساسيات الضرورية التي يجب أن تستخرجها ليكون إنشاء الشركة بشكل قانوني وتحتاج لتحصل علي البطاقة الضريبية بعض الأوراق والمستندات وهي كالأتي :

1- صورة ضوئية من عقد الشركة .
2- صورة ضوئية من قانون الشركة الأساسي .
3- تقديم عقد ملكية أو إيجار باسم الشركة وذلك بهدف اثبت الملكية لأصحاب الشركة .
4- صورتين من السجل التجاري .
5- إثبات القيام بشهر الشركة في الجرائد .
6- تقديم شهادة الوجود
7- تسجيل اسم الشركة وشعارها .

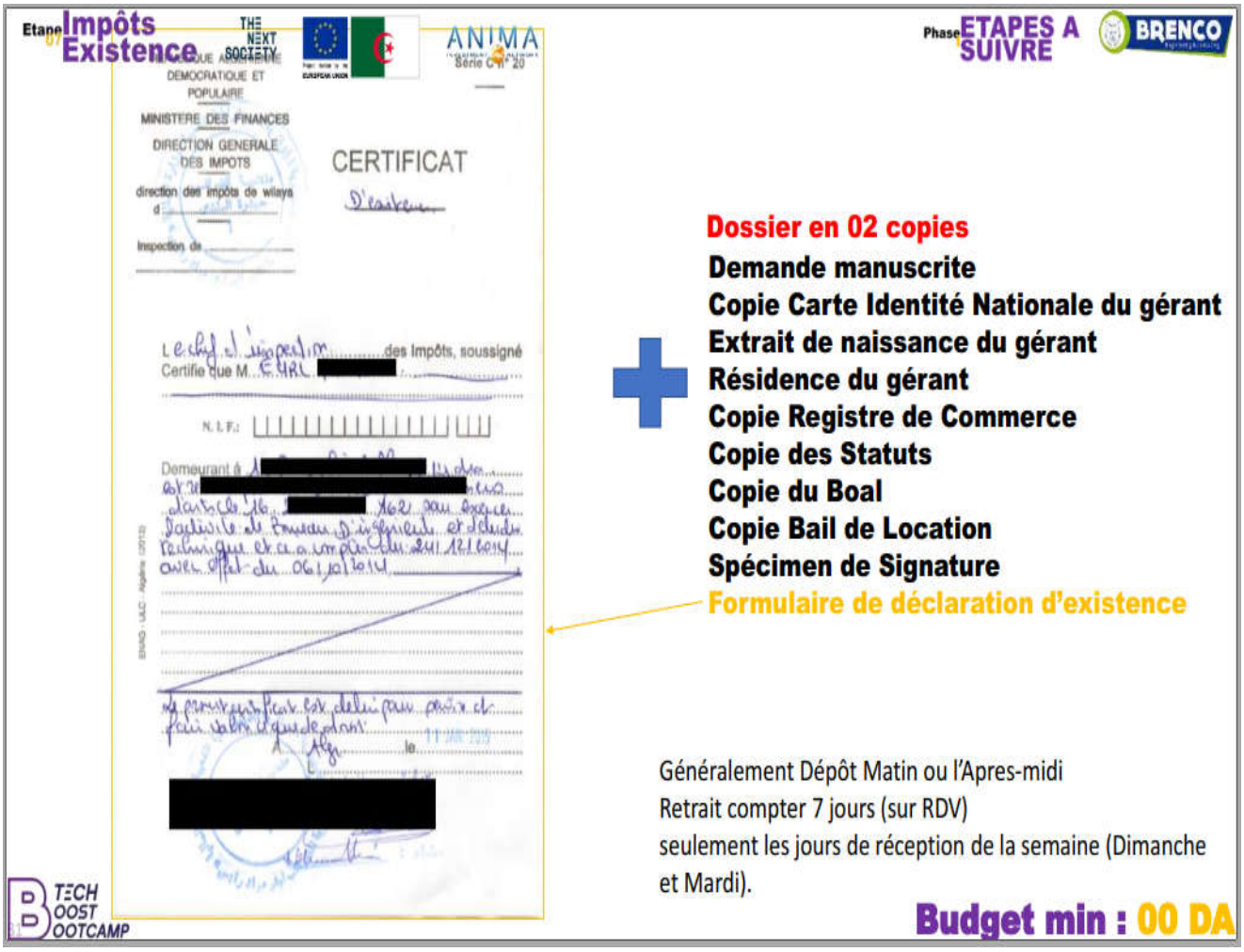

THE NEXT SOCIETY
ANIMA
Phase ETAPES A SUIVRE
BRENCO
Numéro d'Identification Fiscale « NIF»
Personne Morale / Siège
Votre demande d'immatriculation est enregistrée avec succès.
Elle porte le numéro : E19112
Noter ce numéro.Il vous sera demandé pour voir l'état d'avancement de votre demande ainsi que pour l'édition de l'attestation d'identification fiscale.
Imprimer / Enregistrer En Format PDF
Page d'accueil
République Algerienne Démocratique et Populaire
Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Accusé de reception de la demande du Numéro d'Identification Fiscale
Personne Morale / Siege
Numéro de la demande : E1911201
Numéro du registre de commerce : 14 00/16
Raison Sociale : EURL VICE
Sigle : TI
Adresse : 14 rue
Direction des impôts de wilaya : ALGER
Inspection de gestion : EL QODS
Code Article : 1628
Activité : BUREAU D'INGENIERIE ET D'ETUDES TECHNIQUES
37
TECH BOOST BOOTCAMP

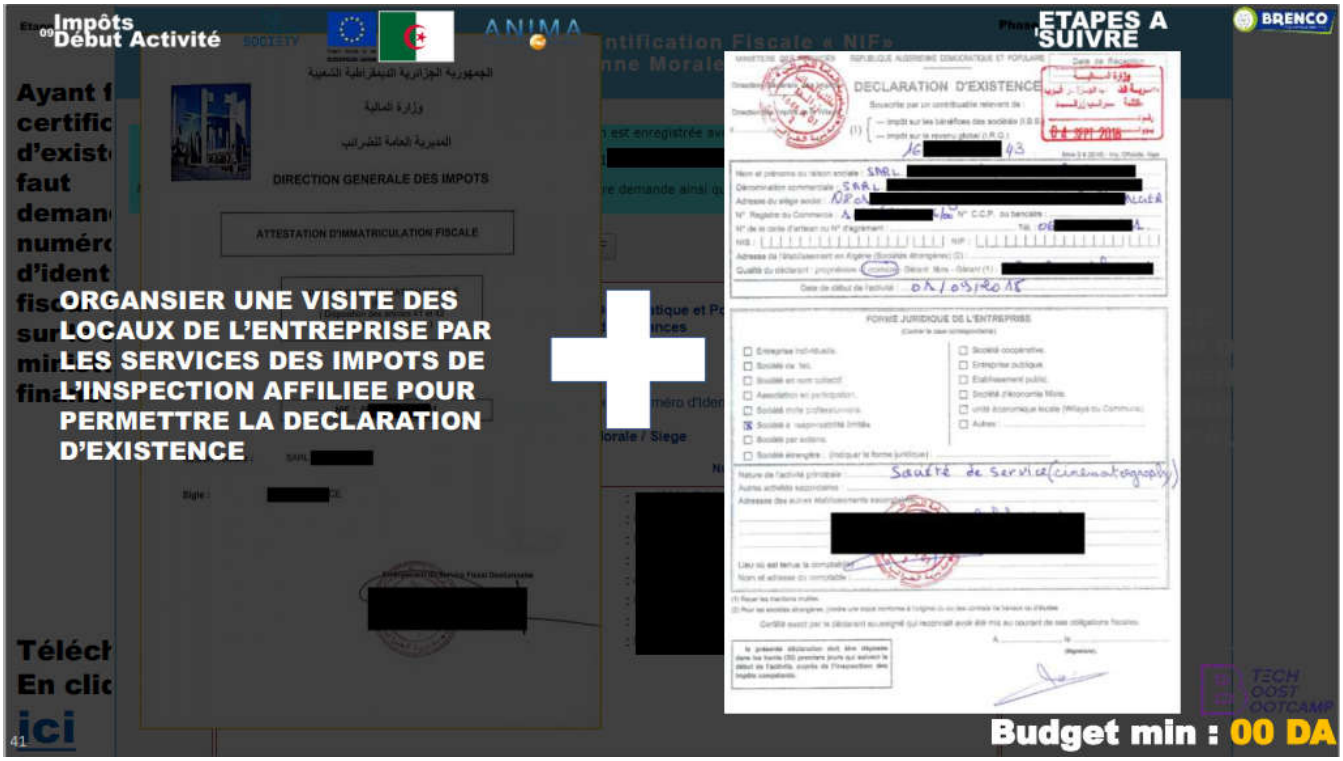
Etape 09 Impôts Début Activité
ANIMA
Phase ETAPES A SUIVRE
BRENCO
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE
DECLARATION D'EXISTENCE
FORME JURIDIQUE DE L'ENTREPRISE
ORGANSIER UNE VISITE DES LOCAUX DE L'ENTREPRISE PAR LES SERVICES DES IMPOTS DE L'INSPECTION AFFILIEE POUR PERMETTRE LA DECLARATION D'EXISTENCE
Ayant f
certific
d'exist
faut
deman
numéro
d'ident
Téléch
En clic
ici
Budget min : 00 DA
TECH BOOST BOOTCAMP

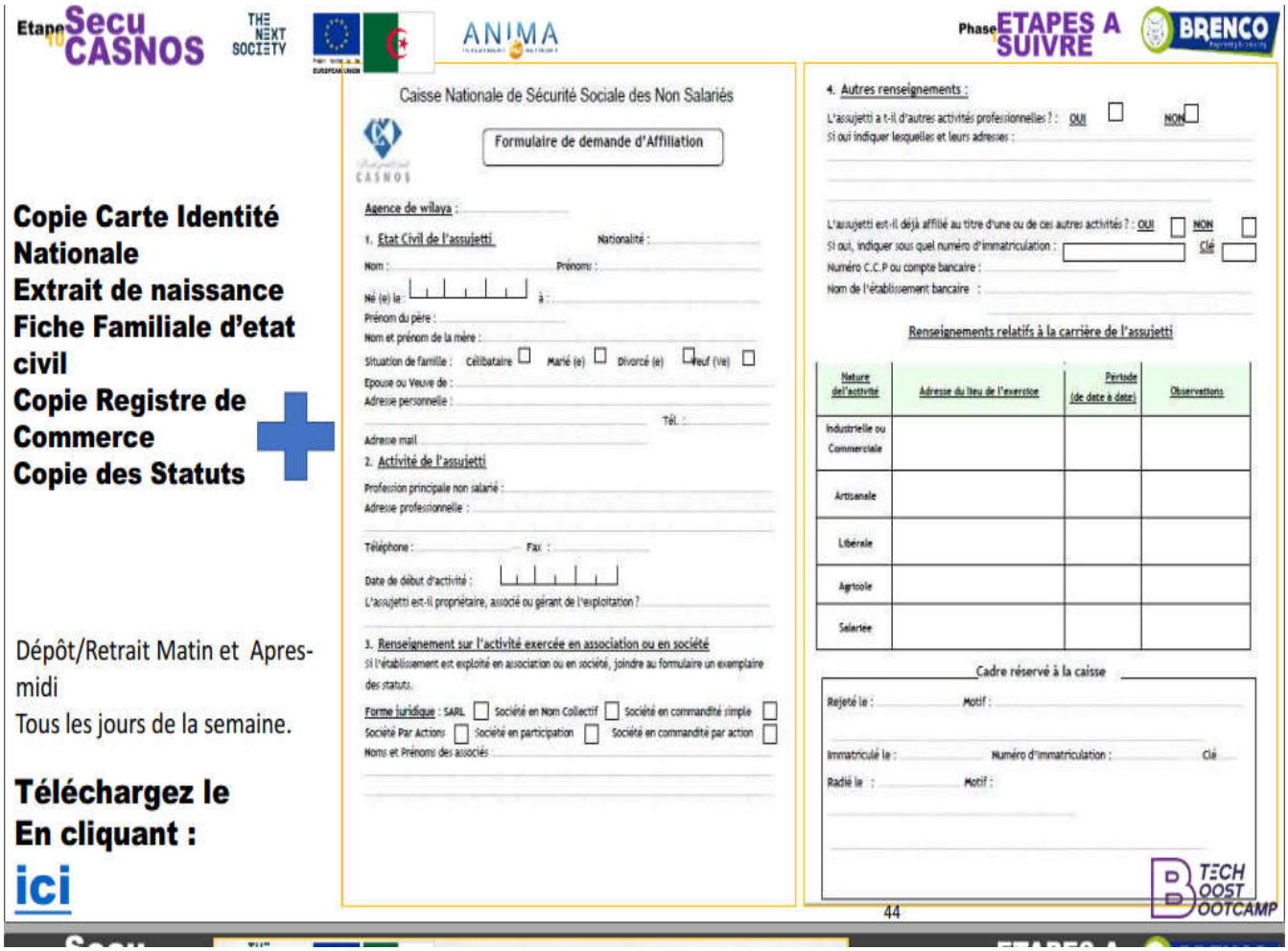
Etape 10 Secu CASNOS
THE NEXT SOCIETY
ANIMA
Phase ETAPES A SUIVRE
BRENCO
Copie Carte Identité Nationale
Extrait de naissance
Fiche Familiale d'etat civil
Copie Registre de Commerce
Copie des Statuts
Dépôt/Retrait Matin et Apres-midi
Tous les jours de la semaine.
Téléchargez le
En cliquant :
ici
Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non Salariés
Formulaire de demande d'Affiliation
Agence de wilaya :
1. Etat Civil de l'assujetti
Nationalité :
Nom :
Prénoms :
Né (e) le :
à :
Prénom du père :
Nom et prénom de la mère :
Situation de famille : Célibataire Marié (e) Divorcé (e) Veuf (Ve)
Epouse ou Veuve de :
Adresse personnelle :
Tél. :
Adresse mail
2. Activité de l'assujetti
Profession principale non salarié :
Adresse professionnelle :
Téléphone : Fax :
Date de début d'activité :
L'assujetti est-il propriétaire, associé ou gérant de l'exploitation ?
3. Renseignement sur l'activité exercée en association ou en société
Si l'établissement est exploité en association ou en société, joindre au formulaire un exemplaire des statuts.
Forme juridique : SARL Société en Nom Collectif Société en commandite simple
Société Par Actions Société en participation Société en commandite par action
Noms et Prénoms des associés
4. Autres renseignements :
L'assujetti a t-il d'autres activités professionnelles ? : OUI NON
Si oui indiquer lesquelles et leurs adresses :
L'assujetti est-il déjà affilié au titre d'une ou de ces autres activités ? : OUI NON
Si oui, indiquer sous quel numéro d'immatriculation : Clé
Numéro C.C.P ou compte bancaire :
Nom de l'établissement bancaire :
Renseignements relatifs à la carrière de l'assujetti
Nature de l'activité
Adresse du lieu de l'exercice
Période (de date à date)
Observations
Industrielle ou Commerciale
Artisanale
Libérale
Agricole
Salariée
Cadre réservé à la caisse
Rejeté le : Motif :
Immatriculé le : Numéro d'immatriculation : Clé
Radié le : Motif :
TECH BOOST BOOTCAMP
44

Sociale des Non Salariés

ATTESTATION D'AFFILIATION

A USAGE ADMINISTRATIF

Réservée exclusivement aux dispositifs ANSEJ / CNAC / ANGEM / ANDI

Agence Régionale : Victor Hugo

Antenne : Victor Hugo

N° Série : F 1420614 (DUPLICATA)

Le Directeur de l'Agence atteste que :

Matricule : [redacted] Clé : 40 I.N.S : 19[redacted]26 N° Affiliation : 14B0989947

Date d'immatriculation : 26/10/2014 Date effet : 12/10/2014

Nom : [redacted]

Prénom : [redacted]

Adresse domicile : 01 RUE [redacted]

Activité : EURL [redacted]

Adresse professionnelle : RUE [redacted]

Est affilié (e) à notre caisse à effet du : 12/10/2014

Cette attestation est délivrée pour servir et faire valoir ce que de droit.

(Sous réserve de modification)

Etablie par : [redacted]

Fait à ALGER : 26/10/2014

Vérifiée par : [redacted]

5- الحساب البنكي:

6- التأمينات:

Etape Assurance Rc Pro — THE NEXT SOCIETY — ANIMA — Phase ETAPES A SUIVRE — BRENCO

Pièce d'identité du gérant et des associés
Extrait de naissance du gérant
Résidence du gérant
Registre du commerce
Attestation d'immatriculation fiscale
NIS
Bail de location
Statuts
Cachet

Budget min : 8'800 DA

TECH BOOST BOOTCAMP

53

7- مخطط الميزانية:

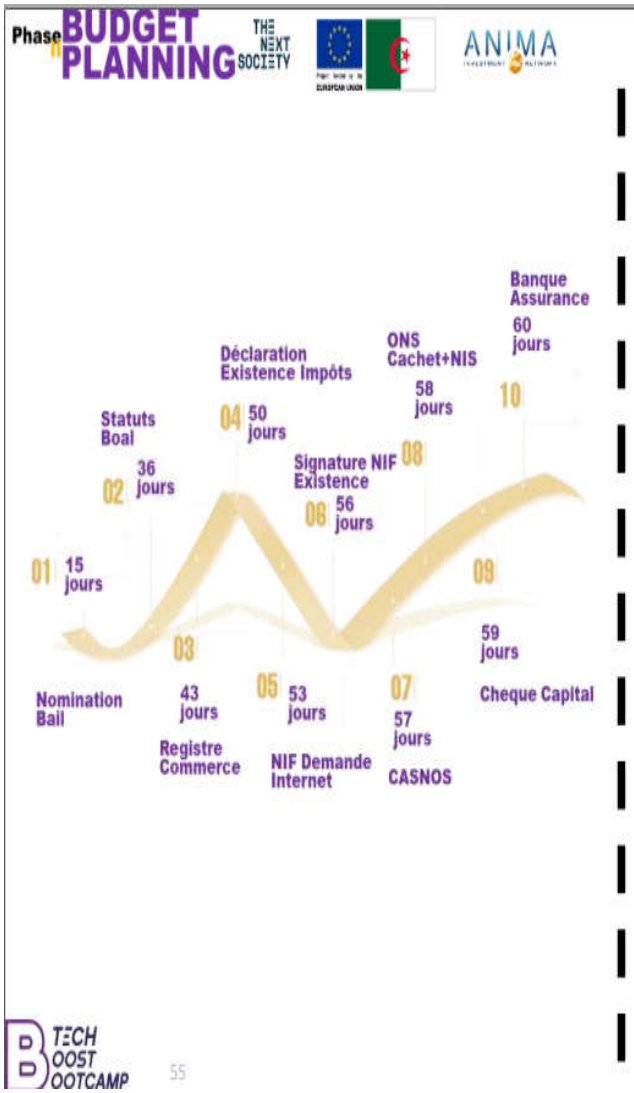

Dénomination		800,00 DZD
Bail Location		
CatNat		4 347,00 DZD
Location		- DZD
Frais Notaire		1,5% si Mt<500k
	12,00	6 700,00 DZD
	24,00	10 000,00 DZD
Possible besoin de Huissier		3 500,00 DZD
statut		
pour une 10ene de code d'activité		34 000,00 DZD
Capital		
min au début 50% de 100k		50 000,00 DZD
Impôts de création		4 000,00 DZD
RC		
CS <=100K		9 472,00 DZD
CS <=300K		9 872,00 DZD
CS >300K		10 112,00 DZD
et par code d'activité sup		240,00 DZD
pour un capital de 100K et 10activite		11 632,00 DZD
attention code qui demande un agreement devront être traite a		
Fabrication d'un cachet humide		2 200,00 DZD
Inapi protection marque et logo		3 000,00 DZD
frais de phocopie		600,00 DZD
Frais de CasNos		64 800,00 DZD
Assurance RcPro		8 800,00 DZD
Si Bail Location Chez vous		194 379,00
Si Une Simple Domiciliation Adresse		254 379,00

المطلب الثالث: أسباب تعثر الشركات الناشئة Startups في الجزائر

لا ينكر احد أن الأمور بدأت في التحرك جديا منذ قرابة العام مع إنشاء وزارة خاصة للشركات الناشئة التي بدأت عملها من الصفر تقريبا، والتي نتج عنها إعطاء وضع قانوني خاص للستارتب، مع العلامة الخاصة التي تعطى مجموعة من الامتيازات الضريبية، وإمكانية تمويل المشروع عبر صندوق مالي أنشئ خصيصا لتشجيع هذا النوع من الشركات، وكل هذا يتم عبر بوابة إلكترونية خاصة تعطى تساويها للفرص بين كل الشباب.

كل هذا جيد ومشجع ويضاف كعامل مساعد لنجاح الشباب في مشاريعهم، لكن هل يكفي هذا؟ بالتأكيد أن الإجابة هي لا، لأن النظام البيئي écosystème الموجود في الجزائر يمثل عائقا في وجه تطور الشركات

الناشئة التي تتطلب محيطا سلسا وخاليا من العوائق للتطور السريع واكتساح السوق، ونستطيع تلخيص العوائق في نوعين، نوع يتعلق بالإجراءات الإدارية والمحيط العام، نذكر منها[51]:

- ❖ العوائق البيروقراطية المتعلقة بإنشاء الشركات وتعقيداتها الإدارية، والتي غالبا ما تتطلب كراء مقر والتنقل واستخراج الوثائق والمصادقات وغيرها، رغم الوعود بالتسهيلات وتوفير هاته الخدمات عبر الإنترنت.
- ❖ غياب الأطر والمحيط الذي يكسب الشباب ثقافة المقاولانية Entreprenariatويحضره لخوض التجربة والتحضير الكافي لذلك سواء في الجامعة أو في المجال العام، مع تسجيل بعض التحسن نسبيا في السنين الأخير، وظهور بعض الحاضنات وفضاءات العمل المشترك Co working spaces ، إلا أن اغلب الشباب ممن يخوضون المغامرة يجعلون العديد من الأمور المتعلقة بالمؤسسات والقوانين والسوق، مما يجعلهم يركبون لعديد من الأخطاء، وهذا الأمر يستلزم العمل علي توفير المرافقة اللازمة للشباب في مرحلة إنشاء المشروع ,coaching كما لا نغفل أن ثقافة المجتمع الجزائري بصفة عامة تشجع على الوظيفة والدخل المضمون، وترى العمل الحر كمغامرة وخطر، مما يزيد الضغط على الشباب الراغب في دخول هذا العامل.

النوع الثاني من المعوقات مرتبطة بالسوق والنظام البيئي ,écosystèmeوهذا النوع هو الذي أراه كمعطل أساسي ورئيسي لإطلاق الشركات الناشئة فعليا وتوسعها، في هذا الباب نستطيع ذكر النقاط التالية:

- ❖ محدودية انتشار الدفع الإلكتروني وثقافته في السوق الجزائري، مما يجعل أغلبية المشاريع التي تعتمد على الانتشار الواسع وتحقيق أرباحها لدى المستخدمين دون التنقل إليهم عبر الدفع إلكترونيا تراوح مكانها، فما يميز الشركة الناشئة startup هو النمو السريع ,scalability وهذا النمو مرتبط بالنمو السريع لعدد المستخدمين لمنتج الشركة الناشئة، والتكنولوجيا عبر التطبيقات والدفع الإلكتروني رافد أساسي لتحقيق هذا النمو ، صحيح انه ليس شرطا أن يكون مجال النشاط هو التكنولوجيا، وقد يكون في ميدان مختلف مثل الزراعة أو الصناعة، إلا أن التكنولوجيا والانترنت يبقيان مهمان مهما كان المجال.
- ❖ النظام المالي والضريبي الجزائري الذي يبقى كابحا للعديد من الشركات، خصوصا ما تعلق بالعملة الصعبة، فلا تستطيع حاليا شركة جزائرية مثلا أن نطلق تطبيقا على "بلاي ستور" مثلا وتجنى أرباحه لو تم استخدامه خارج الجزائر عبر القنوات البنكية الرسمية، وكل ما تنفقه الشركات كمصاريف بالعملة الصعبة عبر "الفيزاكارد" مثلا لا يحتسب كأعباء لدى مصالح الضرائب ، وقد تضطر الشركات للهجرة خارج الجزائر للتوسع الفعلي.
- ❖ عدم وجود إطار لتمويل للشركات الناشئة والذي يعد تمويل عالي المخاطر قد يحد من إمكانية توسع المشاريع وبالتالي نجاحها، فراس المال الجزائري عادة لا يستثمر في المشاريع الغير واضحة والاي تحمل مخاطرة فعلية، والمحيط العام في الجزائر لا يساعد لدخول رؤوس أموال أجنبية مما يسمى business angels, وبالتالي ستبقى هذه النقطة عائقا وصعبة الحل لتراب ها بمشكلات أخرى.
- ❖ المستهلك الجزائري عموما بحاجة لوقت حتى يعطى ثقته في منتجات أو خدمات يدفعها آليا لان أنماط استهلاك مرتبطة أساسا بالسيولة وبالملموس، وقد نكون بحاجة لبعض الوقت حتى يكتسب الجزائريون

51- http://www.elwatandz.com/mobile/algerie/28367.html مقال ل : أقدال يزيد. 31 /2021/05 الساعة 11:26

هذه الثقافة، ولو نأخذ مثلا ستارتب ناجحة كبسير مثلا نلاحظ أن الدفع يتم نقدا ولو ارتكزوا على الدفع الآلي لما حققوا النجاح الذي لاقاه تطبيقهم.

- ❖ لا ينبغي أن نتناسى خصوصية الجزائر، وان الشركة الناشئة عندما تطلق منتوجها أو خدمة فلهدف حل مشكلة في سوقها المحلي، ونسخ نماذج أعمال في دول أخرى لها خصوصيتها ومحيطها لا يعني نجاحها بالجزائر، فيجب الحذر في هذه النقطة حتى نتجنب جهدا كبيرا يذهب في شركة تطلق قبل وقتها أو في غير سوقها المفترض، شيء آخر، التكنولوجيا مهمة لنجاح المشاريع لكن مجال الشركات الناشئة لا ينبغي حضرها في التكنولوجيا، فميادين مثل الصحة والزراعة يمكن أيضا أن تنجح فيها المشاريع.
- ❖ اختيار فريق العمل مهم جدا، لأن رحلة الشركة الناشئة صعبة وشاقة ومليئة بالتضحيات والجهد، لذا ان تكون الرحلة فردية أو مع الأشخاص الخطأ قد يسرع في انتهائها، لذا من المهم إعطاء هذا الجانب أهميته، وثقافة الجزائرية في الشراكة ونتقاسم الأرباح غير مشجعة في هذا الاتجاه، لأن صاحب الفكرة عادة ما يريد أن تظل الشركة ملكه لوحده فقط لأنه صاحب الفكرة، هذا دون الحديث على أن الشركة قد تحتاج تمويل خارجيا ودخول أشخاص جدد في رأس المال وبالتالي تقسمها الأرباح وربما للقرار، يجب التحضر لهذا الأمر.

بقى في الأخير أن أضيف شيئا كما بدأت به، التعثر أو المحاولة لعدة مرات وتغيير المنتج أو الخدمة أو للتعديل عليها، والمرونة الكبيرة في فعل ذلك مهمة جدا الاستمرار والتكرار حتى الوصول إلى المنتج أو الخدمة المناسبة والتوسع والنجاح ، ونتذكر أن الستارتب هي شركة تبحث عن نموذج أعمالها الرابح والمنهج المناسب حتى تجده فتركز حتى تنجح وتتوسع ثم تصبح شركة مثل بقية الشركات بربحية ونمو كبيرين.

خاتمة الفصل:

حاضنات الأعمال من أهم الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والموسطة، وتدفع بها تدريجيا للنجاح،ولعلنا لاحظنا أن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال بها ممن يحتاجون فور ولادتهم إلى دعم ومساندة أجهزة متخصصة تساعدهم على تخطى صعوبات الظروف المحيطة بهم والتي يحتاجون فيها إلى رعاية خاصة، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يمنحه أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين، وهي نفس الفكرة التي أخذت بها الدول المختلفة حيث أكد خبراء الاقتصاد أهمية إقامة مثل هذه الحاضنات الخاصة بحماية المشروعات التي تكون في بدايتها في حاجة إلى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال إلى أسواق العمل الخارجية

و نموذج حاضنة الأعمال « Bernco » متاحة لكل من يرغب في الاستفادة من خدماتها وإمكاناتها من طلاب وخريجي الجامعة، حيث تتيح لأصحاب الأفكار والمشاريع التأهيل اللازم، وتقدم لهم المساعدة في التعرف على كيفية إعداد دراسات الجدوى، والاستفادة من و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و كيفية تسييره

خاتمةعامة:

إن الواقع العملي للمؤسسات الناشئة في العالم عموما، والعالم العربي خصوصا يؤكد على تعقيد البيئة التي تعمل فيها، كالمنافسة، التطور التكنولوجي، وسيطرة الشركات الكبرى على الأسواق... ويطرح العديد من محاور التحدي التي تواجهها على مختلف الأصعدة والجوانب، كالجانب التمويلي مثلا، خاصة في المراحل الأولى للتأسيس، و ما يفسر تزايد نسبة دورة الحياة القصيرة لمجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي انسحبت من السوق، أو أجهضت فكرة بعثها خلال المراحل الأولى لها، وبالموازاة مع الأهمية التي تنصب فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محرك النهوض الاقتصادي، و وزنها النسبي في الهيكل الاقتصادي للدول، جعل من الضروري إيجاد مداخل إستراتيجية وبعث آليات ملائمة لدعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها ،لعدم قدرة،وعجز هذه المؤسسات على مواجهة الظروف المحيطة بها، كنقص الخبرة ونقص الموارد خاصة المالية منها -كما تم الإشارة إليه- وفي إطار هذا السياق اعتبرت حاضنات الأعمال كأهم المداخل المطروحة ضمن أجندة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق استدامة هذه الأخيرة، وترسيخ دورها ضمن سلسلة خلق القيمة في الاقتصاد ، وقد أثبتت الدلائل النظرية وتجريبية نجاعة، وفاعلية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال من خلال ميكانيزم عملها وفلسفتها التي تدعم المشاريع في مرحلة المهد ،أي مرحلة تقديم فكرة مبدعة لبعث مشروع، وصولا إلى تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع عبر تقديم الدعم الفني واللوجيستي والمرافقة.

ونظرا للنتائج المحققة لحاضنات الأعمال في دول العالم في الآونة الأخيرة، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني هذه الفكرة أو الآلية لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقف على خط المواجهة إزاء تحديات قانونية، تمويلية ، تسويقية ...، كما أن توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على تخطي أخطار مراحل التأسيس والإنشاء ، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. وقد تم التطرق إلى نموذج حاضنة الأعمال « bernco » بغرض معرفة خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة و كيفية احتضانها من طرف حاضنات الأعمال، وهذا بعد أن تم التطرق إلى الإطار النظري لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال وواقعهما في الجزائر، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج ،تمثلت في ما يلي :

- أهم ما يمز حاضنات الأعمال هو تكاثف الجهود بين كافة القطاعات سواء العامة أو الخاصة للنهوض بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى الاهتمام بتأهيل وتدريب العنصر البشري لتنمية القدرات الإبداعية فيهم، التي تؤدي إلى خلق سلع وخدمات جديدة ومبتكرة محليا.
- مازالت الجزائر تعاني من نقص الأعمال الرائدة أو مقاولاتية حقيقية،حيث أن أغلبها لا يلبي الاحتياجات الحقيقية للسوق، وأغلبها ينشط في مجال التسويق الالكتروني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ تأخر اهتمام الجزائر بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة،وهو ما يغيب دورها كأداة دعم وعامل إنمائي للمؤسسات الناشئة، هذه الأخيرة التي تعاني كثيرا من ارتفاع معدلات الفشل، حيث أنه بالرغم من أن عدد المقاولات في الجزائر يشهد تنامي مستمر، إلا أن تعاني من مشكلة الاستدامة وهو ما يمكن تجاوزه في حالة تفعيل دور حاضنات الأعمال في الاقتصاد المحلي.

آفاق الدراسة

بعث دراسات أكاديمية ، يتم العمل على إقرانها بنقلٍ إلى الواقع العملي، تستهدف تأسيس حاضنات أعمالٍ تحاكي البناء المؤسساتي في الجزائر و تتكامل معه. كما نقترح بعض المواضع التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية:

- دور حاضنات الأعمال في تحقيق مخرجات التعليم العالي في الجزائر.
- الرهانات المستقبلية لحاضنات الأعمال في الجزائر في ظل انفتاح السوق.

المراجع والمصادر:

1) الكتب العربية :

- ✓ عاطف الشبراوي: حاضنات الأعمال. مفاهيم مبدأية وتجارب عالمية، الرياض، المملكة العربية السعودية ،المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،2003.
- ✓ عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.
- ✓ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصادوتسيير المؤسسة، الجزائر، دارالمحمدية العامة، 1998.
- ✓ عمر صخري،اقتصادالمؤسسة، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- ✓ عمر صخري، اقتصادالمؤسسة، الطبعة الرابعة، الجزائر، يوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- ✓ عمر، أيمنعلي، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن. مصر ،الدار الجامعية الإبراهيمية ،2007.
- ✓ ناصر دادي عدوناقتصادالمؤسسة، الطبعة الأولى، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1988.
- ✓ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيروت، مجد، 2007.
- ✓ نسرين شريفي، مولود ديدان،سلسلة مباحث في القانون: حقوق الملكية الفكرية.الجزائر،دار بلقيس، 2014.
- ✓ إسماعيل عرباجي، اقتصادالمؤسسة، الطبعةالثانية، بدون دار نشر،بدون سنة نشر.

2) الكتب الاجنبية

- OCDE; Technology incubators – nurtiring small firms. OCDE.Paris, 1997

  نقلا عن زايدي عبد السلام و مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره. ص ص 232 . 233
- Pierre BATTINI, Capital Risque : Mode d'emploi,3ème édition, Paris, Ed Organisation,2001.

3) الرسائل الجامعية:

- ✓ إبراهيم بختي، دور الانترنت و تطبيقاته في المؤسسة،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2002.
- ✓ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث تحليلي رقم13، 1998.

4) المجلات:

- ✓ جورج بنفولد و ديفيد بينل، دراسة مرجعية عن زادة إمكانية حصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تمويل: تقييم الائتمان ومكاتب الإقراض،مطبوعات وزارة التجارة الخارجية الحادية، جمهورية مصر العربية، ص27.

- ✓ مصطفى بورنان، علي صولي: الإستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة، مجلة الدفاتر الاقتصادية المجلد 11 العدد:01 2020 تاريخ النشر 2020/05/21 ص 139-140.
- ✓ مصطفى بوزيان ، علي صولي،الاستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة-مجلة الدفاتر الاقتصادية –المجلد11 العدد 01(2020)-تاريخ النشر 2020/05/21 ص 139-140.
- ✓ ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي: الأدوار الاستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال. "أنموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة",ص 05.

5) المداخلات العلمية:

- ✓ أحمد عبد الرحمان، الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، دور صناعة الأعمال، المؤتمر السنوي السادس في الإدارة، الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية. دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال. صلابة، سلطنة عمان ،10 .14 سبتمبر 2005،ص 551.
- ✓ أحمد عبد الرحمان، الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، دور صناعة الأعمال، المؤتمر السنوي السادس في الإدارة، الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية. دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال. صلابة، سلطنة عمان ،10 .14 سبتمبر 2005.
- ✓ برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة : واقع حاضنات الأعمال التقنية فى الجزائر : و سبل تغييره على ضوء التجارة العالمية. عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال. الأيام العلمية الدولية حول المقاولتية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 04.03 ماي 2011، ص 06.
- ✓ بعلوج بولعيد :«تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الملتقى الوطني الأول حول"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية و.علوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص 08- 23.
- ✓ خالدي خديجة:« خصائص و أثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة و المتوسطة: حالة الجزائر»، الملتقى الدولي حول « المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- واقع و تحديات»،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر،14-15 ديسمبر 2004، ص. 147-164.
- ✓ زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها (ماليزيا، الصين ،فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000 .2010، بومرداس يومي 18 و 19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص 229.
- ✓ عبدالرحمن بن عبدالعزيز مازي، دور حاضنات الاعمال في دعم لمنشآت الصغيرة، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة السعودية، 28،29 ديسمبر 2002 ص .12

- ✓ نبيل محمد شلبي،نموذج مقترح لحاضنة أعمال تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعم تنميتها".الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية،28 .29 ديسمبر 2002،ص28.

6) النصوص القانونية:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 68/98 المؤرخ في 1998/02/21 يحدد القانون الاساسي للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية،الجريدة الرسميةالعدد11الصادرة في 1998/03/01

- ✓ المادة 12 من القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد77 الصادرة في 2001/12/15 (ملغى).

- ✓ القانون رقم 20 سنة 2018المؤرخ في 2018/04/17 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 32 الصادر في 2018/04/20.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15،الجريدة الرسمية عدد 55، الصادرة في 2020/09/21.

7) المواقع الالكترونية:

- fr.wikipedia.org/wiki/Pépinière_d'entreprises. Op. cit.
- https://www.echoroukonline.com visité le 28/05/2021 a09.48
- https://www.skynewsarabia.com/business/ visité le 05/04/2021 a 19.37
- NBIA: "What is incubators", Voir Site Web: www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php. Article consulté le.....

  نقلا عن زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره
- www.expert-comptable-tpe.fr › FinancementsLes incubateurs pour les entreprises innovantes Article consulté le 03/02/2012
- www.innovation.public.lu/fr/...entreprise/.../incubateurs/index.html. Article consulté le 02 /02/2012.